

**CECI**

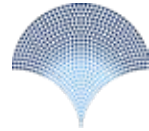
**Citizens' Empowerment Center in Israel**  
A Government that works. For us.

**המרכז להעצמת האזרח**  
ממשל שעובד. בשבילנו.

## תقرير متابعة

**تطبيق القرار الحكومي المتعلق بتنفيذ توصيات طاقم القضاء  
على العنصرية ضد المهاجرين لإسرائيل من أثيوبيا  
(تقرير بلمور)**

على أساس القرار الحكومي بشأن سياسة حكومية تعزز الدمج  
الأفضل للمهاجرين الأثيوبيين في المجتمع الإسرائيلي – تبني  
توصيات القضاء على العنصرية ضد القادمين من أثيوبيا  
لإسرائيل 1958 بتاريخ 19.8.2016



## عن مركز تدعيم المواطن CECI

مركز تدعيم المواطن هو جمعية تعمل في مجالات الحوكمة، ويهتم بنجاعة القطاع العام وقدرات التنفيذ لدى السلطة التنفيذية. يركّز المركز على سيرورات تطبيق السياسات، وعلى الجوانب المختلفة المتعلقة بأداء السلطة الحاكمة وقدرتها على تحقيق وقيادة التغييرات لصالح الجمهور. بهذا الإطار، يفعّل المركز مشروع «الراصد» الذي يشمل المتابعة والرصد المدني لتطبيق قرارات الحكومة والقوانين التي تسنها الكنيست وإتاحتها للجمهور. يساعد «الراصد» على فهم سيرورات الحوكمة وتطبيق السياسات بواسطة خلق بنية تحتية معرفية واسعة، تجريبية ومتكاملة من سيرورات تطبيق القرارات. هدف «الراصد» هو تعزيز مهمة تحسين عمل السلطة الحاكمة في إسرائيل وجعله أفضل، زيادة المعرفة والإنخراط المدني في مجالات عمل القطاع العام.



تصدر هذه المادة بدعم مالي من الإتحاد الأوروبي. محتواها هو بمسؤولية حصرية لمركز تدعيم المواطن ولا يعكس بالضرورة مواقف الإتحاد الأوروبي.

## تقرير متابعة

تطبيق القرار الحكومي المتعلق بتنفيذ توصيات طاقم القضاء  
على العنصرية ضد المهاجرين لإسرائيل من أثيوبيا  
(تقرير بلمور)

على أساس القرار الحكومي بشأن سياسة حكومية تعزز الدمج  
الأفضل للمهاجرين الأثيوبيين في المجتمع الإسرائيلي – تبني  
توصيات القضاء على العنصرية ضد القادمين من أثيوبيا  
لإسرائيل 1958 بتاريخ 19.8.2016

تموز 2018

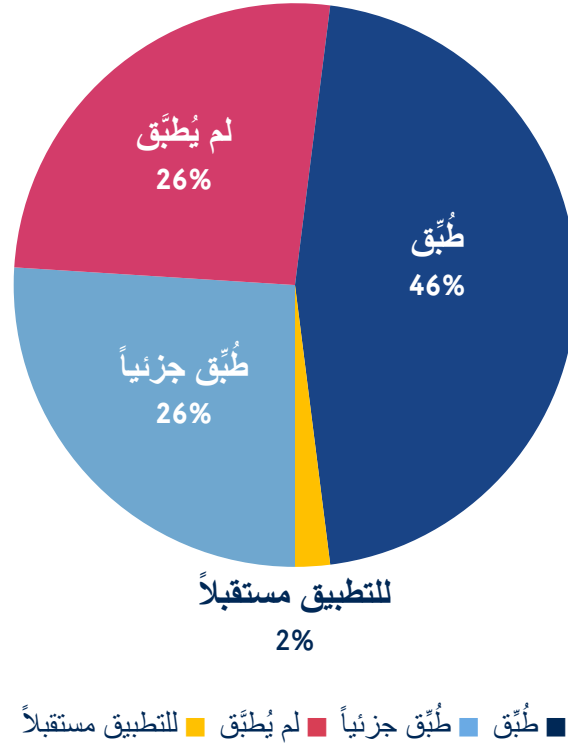
كُتب تقرير المتابعة في إطار مشروع «الراصد» لدى مركز تدعيم المواطن والذي يجري رسداً  
ومتابعة لتطبيق القرارات الحكومية

كتبت التقرير عطار يدين، باحثة في مشروع الراسد، وبتوجيه من نوحا روزنفلد، مديرة مجال  
الحكومة في مركز تدعيم المواطن

## قائمة المحتويات

4	جدول تلخيصي – مكوّنات القرار وحال تطبيقها:
8	مقدمة
11	تفصيل مكوّنات القرارات وحال تطبيقها
11	وزارة القضاء
16	المستشار القضائي للحكومة
17	مفوضية سلك الدولة
19	وزارة التربية والتعليم
22	المحاسبة العامة في وزارة المالية
23	وزارة الرفاه والخدمات الإجتماعية – مجال العمل
24	وزارة الإتصال
25	وزارة العمل والرفاه والخدمات الإجتماعية – مجال الرفاه والخدمات الإجتماعية
26	وزارة الثقافة والرياضة
27	وزارة الأمن الداخلي
27	الهيئات القانونية
28	مدارك واستنتاجات

## القرار الحكومي 1958 – صورة التطبيق





## جدول تلخيصي – مكونات القرار وحال تطبيقها:

ما هو الحال	صورة وضع	تقرّر		
<input checked="" type="checkbox"/> طبّق	أقيمت في شباط 2017 بوزارة القضاء	إقامة وحدة تنسيق لمكافحة العنصرية	1	وزارة العدل
<input type="checkbox"/> طبّق	هناك قاعدة بيانات للتبليغ عن العنصرية والتمييز في وزارة القضاء	معالجة شكاوى العنصرية	2	
<input checked="" type="checkbox"/> طبّق	نُشر تقرير شامل في آذار 2018	إصدار تقرير عمل سنوي لوحدة القضاء على العنصرية	3	
<input checked="" type="checkbox"/> طبّق	هناك قائمة خبراء أنثويين ("TOPLIST")، تُفعل من قبل جمعية "أنو" بالتعاون مع وزارة القضاء	إنتاج قائمة للتنوع في الخبراء الذين يظهرون في الإعلام	4	
<input type="checkbox"/> للتطبيق مستقبلاً		تقديم توصيات لخطوات إضافية عند انقضاء 3 سنوات على تطبيق الخطة	5	
<input checked="" type="checkbox"/> طبّق	هناك تقديم منتظم للتقرير إلى اللجنة الوزارية	تقديم تقرير سنوي إلى اللجنة الوزارية حول الإيفاء بالمعايير	6	
<input checked="" type="checkbox"/> طبّق	أقيم في كانون الأول 2017	إقامة مجلس جماهيري إلى جانب وحدة التنسيق الحكومية	7	
<input checked="" type="checkbox"/> لم يطبّق	لم يتم تجهيز صيغة تعديلية للقانون	إلغاء رسوم المحكمة في الدعاوى بموجب قانون حظر التمييز في السلع والخدمات	8	
<input checked="" type="checkbox"/> طبّق	تعديل أنظمة الدفاع العام، دخل حيز التنفيذ في 14 كانون الثاني 2018	التمثيل من قبل الدفاع العام لمرافقة متهم يشكو أنه هوجم بشكل غير قانوني	9	
<input checked="" type="checkbox"/> طبّق جزئياً	صودق على مشروع قانون في الموضوع بهيئة الكنيست كقراءة أولى في حزيران 2018 وهو بانتظار المصادقة في القراءتين الثانية والثالثة. من المزمع أن يُطرح للمصادقة في دورة الكنيست القادمة – تشرين أول 2018	التمثيل من قبل المساعدة القضائية بحيث يُلغى الإختبار الإقتصادي في حال المساس بالمساواة أو التمييز	10	
<input checked="" type="checkbox"/> طبّق	تعمل اليوم 3 محاكم جماهيرية: بئر السبع، الرملة وتل أبيب	توسيع البرنامج التجريبي (بايلوت) محاكم جماهيرية	11	
<input type="checkbox"/> طبّق جزئياً	جرى التعاقد على تنفيذ الحملة، لكنها لم تخرج حتى الآن لحيز التنفيذ. من المتوقع أن تطلقها دائرة الإعلان الحكومي في آب 2018	إنتاج برامج بث مبادر لها مع رسالة القضاء على العنصرية ضد المهاجرين لإسرائيل من أنثويين	12	

ما هو الحال	صورة وضع	تقرّر	
<input checked="" type="checkbox"/> طبّق	شُغلت الوظيفة في تشرين الثاني 2017	منسق وزاري لمنع والحد من جنوح الأحداث وأبناء الشبيبة	13
<input checked="" type="checkbox"/> طبّق جزئياً	تعمل نيابة الدولة على ترجمة مضامين مركزية إلى اللغة الأمهرية	ترجمة مستندات وحدة (ماحش) والنيابة العامة إلى اللغة الأمهرية	14
<input checked="" type="checkbox"/> طبّق	أعطيت التوجيهات ودخلت حيز التنفيذ في كانون الثاني 2018	تحويل معلومات من جهات فرض القانون والدعاوى إلى (ماحش) والقسم التأديبي في الشرطة	15
<input checked="" type="checkbox"/> طبّق	خُصصت الميزانيات لملاكات القوى البشرية وعمل الوحدة في وزارة القضاء	تخصيص الميزانيات للقرار الحكومي رقم 1958	16
<input checked="" type="checkbox"/> لم يطبّق	لم تُنفذ عملية توضيح وإنعاش لإجراءات قانون العقوبات	توضيح إجراءات استخدام قانون العقوبات	17
<input checked="" type="checkbox"/> طبّق	تم تمرير توضيح في الموضوع	فحص تدابير الطاعة في سلك الدولة، شرطة إسرائيل، خدمة السجون والجيش	18
<input checked="" type="checkbox"/> طبّق جزئياً	فحص الموضوع، لم ينته بعد	فحص تدابير الطاعة إتجاه أصحاب المهن الترخيصية	19
<input checked="" type="checkbox"/> طبّق جزئياً	تم تغيير السياسة فتقرر تعيين مسؤولين خصيصاً فقط ب 19 وزارة كبيرة، وفي البقية وُحدت الوظيفة مع المسؤول عن التنوع الوظيفي. عملية التعيين بأوجها	تعيين مسؤول وزاري لمنع العنصرية في كل واحدة من الوزارات	20
<input checked="" type="checkbox"/> طبّق جزئياً	عُقد مؤتمر واحد سنة 2017	إجراء ورشات في التنوع الوظيفي والقضاء على العنصرية، للمدراء والعاملين في القطاع العام	21
<input checked="" type="checkbox"/> لم يطبّق	لم يتم إجراء الإستطلاع	إجراء إستطلاع للمناخ والتنوع في الوزارات	22
<input checked="" type="checkbox"/> لم يطبّق	لم يُنشر	نشر تقرير التنوع الوظيفي ومؤشر الإحتواء في الوزارات	23
<input checked="" type="checkbox"/> لم يطبّق	لم تتم إقامة المستودع	إقامة مستودع مرشحين ذوي أصول أثيوبية بغية تنسيب الأكاديميين في سلك الدولة	24
<input checked="" type="checkbox"/> لم يطبّق	لم تتم بلورة خطة إرشاد للفئات التي تستحق الإنهاض	إرشاد وتشبيك لمن يتم إستيعابهم في بداية مشوارهم المهني	25



מהו החל	צורה וצב	תָּרָר	
<input checked="" type="checkbox"/> טֻבֵּץ	תעמל וזרר הרבבב עלב אבבב מלעמב מחמלב מן נוב אבולובב للإحتياطي الإداري	فحص سبل خلق إحتياطي إدارة في جهاز التعليم	26 وزارة التربية والتعليم
<input checked="" type="checkbox"/> טֻבֵּץ جزئياً	ما زال المقر الرئيسي للتربية المدنية والحياة المشتركة يواصل تطوير البرامج والخطط، تقام إستكمالات للمعلمين لكنها غير إلزامية. كذلك، لا يوجد وحدة إلزامية للتعددية الإجتماعية والإختلاف	بناء خطط عمل تشمل إستكمالات إلزامية حول التكافؤ ومعالجة ومنع العنصرية والتمييز	27
<input type="checkbox"/> لم يُطبّق	لا يوجد تأهيل منهجي ملزم في موضوع منع العنصرية، لأسباب متعلقة بالميزانية.	التأهيل الإلزامي للعاملين بالتدريس	28
<input checked="" type="checkbox"/> טֻבֵּץ جزئياً	عملت وزارة التربية على خلق مضامين وأقامت قاعدة بيانات في الإنترنت لإتاحة هذه المضامين. بخصوص زيادة إستخدام مضامين الإختلاف، تقرر أن التمييز ما بين المجموعات والتطرق بشكل عيني ليس صحيحاً.	زيادة إستخدام المضامين التاريخية وتراث يهود أثيوبيا واستخدام مضامين الإختلاف، خاصة لون البشرة – في سياقات إيجابية	29
<input checked="" type="checkbox"/> טֻבֵּץ جزئياً	عشبة القرار، كانت هناك آليات لتطوير وتشجيع الإبداع في مواضيع السينما والمسرح، وبالإمكان بواسطتها تقديم الطلبات. لا يوجد ميزانية متخصصة.	تطوير آليات لمكافأة المدارس التي تشجع أبناء الشبيبة على الإبداع، ضمن دراستهم في الثانوية مواضيع السينما والمسرح	30
<input type="checkbox"/> لم يُطبّق	لم يتم تحقيق هذا المكون في القرار لأنه لا يوجد لدى وزارة التربية الموارد المطلوبة لدفعه قديماً.	تحفيز مضامين التعددية الثقافية في المدارس	31
<input checked="" type="checkbox"/> טֻבֵּץ جزئياً	لا يوجد تحفيز للإبداعات المتميزة في مجال مواجهة العنصرية ضد القادمين من أثيوبيا، لكن أعطيت الجائزة سنة 2017 على أثر تبرع للموضوع.	تحفيز المضامين ضد العنصرية في مواضيع السينما والمسرح وبواسطة جائزة وزير التربية	32
<input checked="" type="checkbox"/> טֻבֵּץ	جرى فحص وتقرر نشر تعليمات في الموضوع	فحص إضافة إشتراط بالعقود الحكومية يمنع التصرفات العنصرية	33 المحاسبة العامة في المالية
<input checked="" type="checkbox"/> טֻבֵּץ	جرى فحص وتقرر العمل على الدفع بالموضوع قديماً	إعطاء الأولوية في العقود الحكومية للمزودين المطبقين مبدأ التنوع الوظيفي	34



ما هو الحال	صورة وضع	تقرّر	
<input checked="" type="checkbox"/> طُبّق	تجري زيادة المبادرات أمام المشغّلين ضمن "لمرحاك" وهو برنامج التوجيه الوظيفي للقدامين من أثيوبيا	لقاءات بين المشغّلين والموظفين المحتملين	35 وزارة الرفاه والخدمات الإجتماعية – مجال عملها
<input checked="" type="checkbox"/> طُبّق	تجري برامج تحضيرية لتأهيل المرشحين ضمن "لمرحاك" وهو برنامج التوجيه الوظيفي للقدامين من أثيوبيا	عقد برنامج تحضيري للمرشحين لسوق العمل	36
<input checked="" type="checkbox"/> طُبّق جزئياً	تتّخذ المفوضية سلسلة من النشاطات لزيادة فرض القانون، تحسين القدرة على الرد على التوجهات والإتاحة، لكن لا يمكن الجزم بأن هذه النشاطات هي نتيجة مباشرة للقرار الحكومي	زيادة حجم نشاط مفوضية تكافؤ فرص العمل	37
<input type="checkbox"/> لم يُطبّق	لا يدعم مجلس البث بالكوابل والقمر الإصطناعي البرامج غير التجارية بالعبرية، لإحضار التجربة الإسرائيلية الأثيوبية	دعم البرامج الإذاعية والتلفزيونية التي تعمل على إحضار التجربة الإسرائيلية الأثيوبية	38 وزارة الإتصالات
<input checked="" type="checkbox"/> طُبّق جزئياً	هناك أبحاث ليست دورية كما جاء في القرار	إجراء بحث يفحص التمثيل المتنوع في الإعلام	39
<input checked="" type="checkbox"/> طُبّق	في خدمة مراقبة الأحداث هناك خدمات ترجمة للغتين الأمهرية والتغرينية، تُستخدم عند الحاجة	ترجمة للأمهرية في جلسات مراقبة الأحداث والشببية	40 وزارة الرفاه والخدمات الإجتماعية – مجال الرفاه والخدمات الإجتماعية
<input checked="" type="checkbox"/> طُبّق	تتم ترجمة المستندات المتعلقة للأمهرية في خدمة مراقبة الأحداث والشببية	ترجمة المستندات الرسمية التي تصدرها خدمة مراقبة الأحداث والشببية للأمهرية	41
<input type="checkbox"/> لم يُطبّق	لم تُنشر مناقصة لإقامة دفيئة سينما تعكس الأصوات المميزة لبنات وأبناء الجالية	إقامة "دفيئة سينما" لأبناء وبنات الجالية	42 وزارة الثقافة والرياضة
<input checked="" type="checkbox"/> طُبّق جزئياً	نُشرت في آب 2017 مناقصة لإقامة صندوق مبدعين مستقلين، تُخصّص منه الأموال لصالح المبدعات والمبدعين من الجالية الأثيوبية. حتى الآن لم يُنشأ الصندوق	إقامة صندوق للتأهيل الأولي بكل مجالات الفنون بغية تشجيع مبدعين من أصول أثيوبية	43
<input type="checkbox"/> لم يُطبّق	لم يُنشأ صندوق للمبادرة لمشاريع من قبل فنانيين ومبدعين من أصول أثيوبية. تدعم الوزارة المبادرات والمشاريع بطرق أخرى	إقامة صندوق للمبادرة لمشاريع من قبل فنانيين ومبدعين أثيوبيين	44
<input checked="" type="checkbox"/> طُبّق	تم تبني معظم توصيات تقرير بلمور المتعلقة بالشرطة في القرار الحكومي 2254 بشهر كانون الأول 2016	إعلان وزير الأمن الداخلي أنه اتخذ التدابير للقضاء على العنصرية	45 وزارة الأمن الداخلي
<input checked="" type="checkbox"/> طُبّق	تم تعيين مسؤول عن منع العنصرية في 44 من 47 وزارة ووحدة ساندة.	تعيين مسؤول عن منع العنف في الهيئات القانونية	46 الهيئات القانونية

## مقدمة

منذ سنوات، تواجه دولة إسرائيل فجوات بين المهاجرين من أثيوبيا وعموم المجتمع الإسرائيلي، والتي تنعكس بعدد من الجوانب – نسب استحقاق البجروت منخفضة مقارنة مع تلاميذ آخرين، إستنفاد أقل للخدمة العسكرية في الجيش الإسرائيلي، نسب قليلة من رتب القيادة والضباط، نسب منخفضة من أصحاب التعليم العالي، فجوات في الإنخراط بالشغل ذي الجودة وغير ذلك. تبيّن المعطيات أنه على الرغم من كون الجالية الأثيوبية جزءاً لا يتجزأ من المجتمع الإسرائيلي، لم تنته بعد عملية إستيعابها واندماجها.<sup>1</sup> زد على ذلك أنه حصلت في السنوات الأخيرة مجموعة أحداث مختلفة أشارت لوجود تمييز بل عنصرية في تعامل المؤسسة أو المجتمع الإسرائيلي، على شاكلة: عدم قبول الأطفال للمدارس؛ زيادة في الممارسات الشرطية؛ غياب الإعراف بجوانب مختلفة للتقاليد اليهودية الدينية الأثيوبية من قبل المؤسسة الحاكمة، وغير ذلك من الأحداث. كل هذا، زاد من المشاعر الصعبة لدى المهاجرين من أثيوبيا وأدى لموجة إحتجاجية لدى الجالية. على أثر هذه الأحداث، تمّت خلال تلك السنوات بلورة عدد من القرارات الحكومية لتحقيق التعزيز الأفضل للمهاجرين من أثيوبيا داخل المجتمع الإسرائيلي.

في شباط 2008، تبنت الحكومة الـ 31 خطة خماسية لتعزيز إستيعاب أبناء الجالية الأثيوبية في إسرائيل. كُتبت الخطة من قبل لجنة متخصصة من مدراء عامين للوزارات يرأسها وكيل ديوان رئيس الحكومة، وصودق عليها ضمن قرار حكومي،<sup>2</sup> حيث تحدد تنفيذها في السنوات 2008-2012. تم تطبيق هذه الخطة الخماسية بشكل جزئي جداً. وفي أيار مايو 2013، كتب مراقب الدولة تقريراً<sup>3</sup> شديد اللهجة حول المسألة شمل تفصيل الإخفاقات الجوهرية في تطبيق الخطة وأسباب وجودها، منها ميزنة الخطة، عدم وجود جهة واحدة مسؤولة عن الموضوع، صعوبات في التعاون بين الوزارات، عدم تحديد الغايات المنشودة والمعايير الواضحة وغير ذلك.

في شباط فبراير 2014، أتمد قرار حكومي جديد حول الموضوع على أثر فشل الخطة. نص القرار<sup>4</sup> 1300 وعنوانه «بلورة خطة لتحقيق الدمج الأفضل للمهاجرين من أثيوبيا في المجتمع الإسرائيلي» على تشكيل طاقم مشترك بين وزارة إستيعاب المهاجرين وديوان رئيس الحكومة، يبلور خطة خماسية جديدة لتحقيق الدمج الأفضل للمهاجرين من أثيوبيا في المجتمع الإسرائيلي. لقد تمّت بلورة السياسة الجديدة بواسطة إشراك الجمهور وإجراء حوار مفتوح بين الوزارات عبر شبكة الإنترنت وعقد طاولات مستديرة. وكان لهذا الحوار أن أتاح تبادل الآراء واقتراحات الجمهور الواسع ومنظمات العمل المدني في الموضوع. عقب هذه الخطوة، تمّت بلورة خطة «درب جديدة». جرى إنجاز بلورة خطة عمل الطاقم حتى كانون الأول ديسمبر 2014، لكن في ذلك الوقت، إنحلت الحكومة الـ 33 وجرى تأجيل تبني الخطة كقرار حكومي بانتظار تشكيل الحكومة الـ 34.<sup>5</sup>

في نيسان أبريل 2015، نُشر مقطع فيديو عن جندي من أصول أثيوبية أسمه دماس فيكدا وهو يتعرض للضرب من قبل شرطي الوحدات الخاصة (يسام) ومتطوع في الشرطة. أثار المقطع غضباً كبيراً في أوساط الجالية الأثيوبية، وأشعل واحداً من أكبر الإحتجاجات في أوساط الجالية. إنعكس الإحتجاج بمظاهرات عاصفة تثور على معاملة الشرطة لمواطنين من أصول أثيوبية وتدّعي التمييز ضدّهم من قبل أفراد الشرطة. على أثر هذا الإحتجاج الواسع وفي خضم تشكيل الحكومة الـ

- 1 ديوان رئيس الحكومة، "درب جديدة – سياسة الحكومة لدمج المهاجرين من أثيوبيا في المجتمع الإسرائيلي"، أيلول 2016، الصفحات 9-12، <http://www.pmo.gov.il/policyplanning/hevra/Documents/derechHA281216.pdf>
- 2 قرار الحكومة رقم 3116، 10.2.2008، "خطة خماسية لاستيعاب أبناء الجالية الأثيوبية"، [https://www.gov.il/he/Departments/policies/2008\\_des3116](https://www.gov.il/he/Departments/policies/2008_des3116)
- 3 مراقب الدولة، التقرير السنوي 63 ت، "الفصل الأول – المهام الأفقية والمهام الوزارية – جوانب متعلقة بتحقيق دمج المهاجرين من أثيوبيا – عيوب جوهرية في إدارة خطة وطنية"، الصفحات 3-74، أيار 2013، [http://www.mevaker.gov.il/he/Reports/Report\\_114/926efbcf-6853-4c93-8154-2844c658d9aa/7917.pdf](http://www.mevaker.gov.il/he/Reports/Report_114/926efbcf-6853-4c93-8154-2844c658d9aa/7917.pdf)
- 4 قرار الحكومة رقم 1300، 9.2.2014، "بلورة خطة لتحقيق الدمج الأفضل للمهاجرين من أثيوبيا في المجتمع الإسرائيلي"، [https://www.gov.il/he/Departments/policies/2014\\_des1300](https://www.gov.il/he/Departments/policies/2014_des1300)
- 5 يمكن القراءة عن التأخير في تبني الخطة بتقرير المتابعة الصادر عن مركز تدعيم المواطن حول القرار الحكومي رقم 1300 بتاريخ 9.2.2014 "خطة تعزيز الدمج الأفضل للمهاجرين من أثيوبيا في المجتمع الإسرائيلي"، المنشور بنيسان 2016. كتّبه ياعيل وولف في إطار مشروع الرصد. <http://www.ceci.org.il/sites/citizens/UserContent/files/monitorreport/monitor%201300.pdf>

34، في أيار مايو 2015، إتخذت الحكومة القرار رقم 19، الذي تحدد فيه تشكيل «لجنة وزارية بشأن تعزيز دمج مواطني إسرائيل من أصول أثيوبية في المجتمع الإسرائيلي»<sup>6</sup>. تنتم لذلك، بلورت اللجنة الوزارية قراراً حكومياً جديداً في تموز يوليو 2015<sup>7</sup>، من أجل «سياسة حكومية لتعزيز دمج مواطني إسرائيل من أصول أثيوبية في المجتمع الإسرائيلي». بحسب هذا القرار، طولبت الوزارات بملاءمة خططها مع الخطط التي تمّت بلورتها في «درب جديدة». طلب أن تتم الملاءمة خلال 30 يوماً، لكن في النهاية وبعد مرور ثلاثة أشهر، في تشرين الأول أكتوبر 2016، أتخذ القرار الحكومي<sup>8</sup> رقم 609، الذي تبنيّ خطط وزارة التربية والتعليم، الرفاه والخدمات الإجتماعية وديوان رئيس الحكومة من بين «درب جديدة».

جرى تعريف «درب جديدة» كخطة للسنوات 2016-2019 وهي مفعلة تحت إمرة ديوان رئيس الحكومة، شعبة المجتمع والحكم. في الأشهر التالية، تم تمرير مجموعة من القرارات الإضافية التي تبنت خطط وزارات ومكاتب حكومية أخرى ضمن «درب جديدة»، منها وزارة الأمن الداخلي، الجيش الإسرائيلي، مفوضية سلك الدولة، وزارة الثقافة، وزارة البناء والإسكان وغيرها.<sup>9</sup>

تعنى خطط «درب جديدة» في تقليص الفجوات الإجتماعية والإقتصادية بين المهاجرين من أثيوبيا وبقية المجتمع الإسرائيلي، لكن التشديد فيها لم يوضع على ظاهرة العنصرية إتجاه المهاجرين من أثيوبيا. وقد أدى إحتجاج هؤلاء لأن يقرر في شباط فبراير 2016 تشكيل طاقم وزاري للقضاء على العنصرية ضد المهاجرين من أثيوبيا تترأسه المديرية العامة لوزارة القضاء، في إطار القرار 1107.<sup>10</sup>

إن الأمر الذي أدى لتشكيل الطاقم هو الإدراك الذي يفتح تقرير بلمور:

«منذ سنوات يتعرض المهاجرون من أثيوبيا لمعاملة تمييزية من قبل المؤسسة الحاكمة ومن قبل مواطني إسرائيل، إقصاء من الحيز العام، تمييز في التعليم والعمل، ومن قوالب وأفكار مسبقة سلبية (مكشوفة ومخفية) بل ويتعرضون لممارسات عنيفة جسدياً ولفظياً ضدهم... وقد جاء الإحتجاج ليسرّع عملية بدأت في السنة الأخيرة (2015-2016)، الإعتراف بوجود تمييز رسمي وفردي إتجاه المهاجرين من أثيوبيا، والعمل الواسع لتغيير الوضع»<sup>11</sup>.

يتكوّن الطاقم المشكّل برئاسة المديرية العامة لوزارة القضاء، إيمي بلمور، من ممثلين كبار عن الوزارات، ناشطين إجتماعيين مهاجرين من أثيوبيا ومدنوبين عن الأكاديميا. أما المبادئ التي وجهت عمله فكانت: إشراك الجالية الأثيوبية، أهداف وغايات قابلة للقياس تتيح تقييم التنفيذ، طريقة التدخل الفوري الدائم والمستمر والشفافية. «لقد بلور الطاقم إستنتاجات وتوصيات التي يؤدي تطبيقها لإحداث تغيير كبير على حجم الظاهرة، لتغيير الواقع والوعي بين أوساط الجالية كلها – ونتيجة لذلك، إعادة رأب الصدع الذي حصل في الثقة ما بين المهاجرين من أثيوبيا وبين المؤسسة الحاكمة والمجتمع عموماً»<sup>12</sup>.

في تموز يوليو 2016، قام الطاقم بنشر تقرير ملخص<sup>13</sup> وقد صودق على معظم توصيات التقرير المسمى أيضاً «تقرير بلمور»، من قبل لجنة الوزراء، بما فيها الجداول الزمنية للتنفيذ والغايات القابلة للقياس، في القرار الحكومي رقم 1958 «سياسة حكومية لتعزيز الدمج الأفضل للمهاجرين من أثيوبيا في المجتمع الإسرائيلي – تبنيّ توصيات القضاء على

6 القرار الحكومي رقم 19، 19.5.2015، "لجنة وزارية بشأن تعزيز دمج مواطني إسرائيل من أصول أثيوبية في المجتمع الإسرائيلي"، [https://www.gov.il/he/Departments/policies/2015\\_dec19](https://www.gov.il/he/Departments/policies/2015_dec19)

7 القرار الحكومي رقم 324، 31.7.2015، "سياسة حكومية لتعزيز دمج مواطني إسرائيل من أصول أثيوبية في المجتمع الإسرائيلي"، [https://www.gov.il/he/Departments/policies/2015\\_des324](https://www.gov.il/he/Departments/policies/2015_des324)

8 القرار الحكومي رقم 609، 29.10.2015، "سياسة حكومية لتعزيز الدمج الأفضل للمهاجرين من أثيوبيا في المجتمع الإسرائيلي – خطط وزارة التربية والتعليم، وزارة الرفاه والخدمات الإجتماعية ووزارة الصحة وطاقم التطبيق ومتابعة الخطة"، [https://www.gov.il/he/Departments/policies/2015\\_dec609](https://www.gov.il/he/Departments/policies/2015_dec609)

9 التي اتخذت خلال السنوات 2016-2018 في القرارات الحكومية رقم 666، 1107، 1957، 2253 و 3649.

10 القرار الحكومي رقم 1107، 4.2.2016، "سياسة حكومية لتعزيز الدمج الأفضل للمهاجرين من أثيوبيا في المجتمع الإسرائيلي – المصادقة على خطط وزارة الأمن والجيش الإسرائيلي، وزارة الإقتصاد والصناعة، مفوضية سلك الدولة، إستكمال خطة وزارة الأمن الداخلي وتشكيل طاقم لمعالجة العنصرية"، [https://www.gov.il/he/Departments/policies/2016\\_dec1107](https://www.gov.il/he/Departments/policies/2016_dec1107)

11 وزارة القضاء، تقرير ملخص تموز 2016 "تقرير طاقم القضاء على العنصرية ضد المهاجرين من أثيوبيا"، ص 15 <http://www.justice.gov.il/Publcations/Articles/Documents/ReportEradicateRacism.pdf>

12 "تقرير طاقم القضاء على العنصرية ضد المهاجرين من أثيوبيا"، ص 17.

13 هناك.

العنصرية ضد المهاجرين من أثيوبيا»، المتخذ بتاريخ 19 آب أغسطس 2016.14 تجدر الإشارة هنا إلى أن هذا القرار لم يشمل توصية تقرير بلمور المتعلقة بالشرطة.<sup>15</sup>

على أثر القرار الحكومي، أقيمت وحدة جديدة لمكافحة العنصرية، يترأسها المحامي أووكا كوبي زانا، وهي تعمل تحت إشراف وزارة القضاء ومخولة بضمان التنسيق والتزامن في الأنشطة الحكومية لمنع العنصرية.<sup>16</sup>

يشمل القرار سبل مواجهة ظاهرة العنصرية عموماً وضد المهاجرين من أثيوبيا خصوصاً، ومنها تعيين هيئات قانونية لمنع العنصرية، إقامة وحدة تنسيق لمكافحة العنصرية خاضعة لوزارة القضاء. يشتمل القرار داخله على العديد من المجالات التي تمتد لعدد كبير من الوزارات. أبرزها: وزارة التربية والتعليم، وزارة الأمن الداخلي، وزارة القضاء، وزارة الإقتصاد والصناعة ووزارة العمل والرفاه والخدمات الإجتماعية. بموجب القرار، هناك موارد إقتصادية وبشرية التي ستُخصَّص مستقبلاً للقضاء على العنصرية في أوساط المهاجرين من أثيوبيا، لكن تجدر الإشارة إلى أنه لم يتم تخصيص ميزانية لتحقيق القرار بطريقة مستهدفة وإلى أن الحكومة تعتبر تنفيذه إستمرارية مباشرة لخطة «درب جديدة». الهيئات الأخرى التي يسري عليها القرار بشكل مباشر هي: البلديات، المجالس المحلية، الشرطة، دائرة النشر الحكومية وغيرها. بحسب الطاقم، ستساهم التوصيات بالقضاء على العنصرية ضد المهاجرين من أثيوبيا في مستويات ثلاثة: تركيز المعلومات، بلورة الإجراء العملائي وتطبيقه، زيادة الحضور الإيجابي للمهاجرين من أثيوبيا.

أُرفق القرار الحكومي بملحق يفصل البنود الـ 53 التي تفصل دورها طريقة العمل من أجل القضاء على العنصرية، وقد أشير فيه للجهة المسؤولة بكل قرار فرعي، موعد التنفيذ ومعايير هذا التنفيذ. ننوّه أيضاً لوجود توصيات في جسم القرار وفي ملحق التوصيات الذي تم تبنيّه هناك.

نشدد على أن هذا التقرير قد كُتب في إطار مشروع «الراصد» لدى مركز تمكين المواطن، الذي يشكّل أداة مدنية لمتابعة ومراقبة التنفيذ الفعلي للسياسة الحكومية المقررة. في إطار المشروع، لم يتم فحص مضمون السياسة، بل تطبيقها فقط وذلك كي نعرض للجمهور صورة حال محتلنة عن التنفيذ والإنجاز.

14 القرار الحكومي رقم 1958، 19.8.2016، "سياسة حكومية لتعزيز الدمج الأفضل للمهاجرين من أثيوبيا في المجتمع الإسرائيلي – تبني توصيات القضاء على العنصرية ضد المهاجرين من أثيوبيا"، [https://www.gov.il/he/Departments/policies/2016\\_dec1958](https://www.gov.il/he/Departments/policies/2016_dec1958)

15 قُبلت توصيات تقرير بلمور بخصوص الشرطة في قرار حكومي متأخر أكثر، القرار 2254، "سياسة حكومية لتعزيز الدمج الأفضل للمهاجرين من أثيوبيا في المجتمع الإسرائيلي – إضافة على القرار رقم 10/1958 بتاريخ 19.8.2016 بخصوص تبني توصيات لجنة القضاء على العنصرية ضد المهاجرين من أثيوبيا"، 5.1.2017، [https://www.gov.il/he/Departments/policies/2017\\_dec2254](https://www.gov.il/he/Departments/policies/2017_dec2254)

16 وزارة القضاء، الوحدة الحكومية لتنسيق مكافحة العنصرية، [https://www.gov.il/he/departments/units/anti\\_racism\\_unit](https://www.gov.il/he/departments/units/anti_racism_unit)

## تفصيل مكونات القرارات وحال تطبيقها

لقد تبين القرار الحكومي توصيات الطاقم الوزاري للتعامل مع ظاهرة العنصرية ضد المهاجرين من أثيوبيا الذي تشكل ضمن القرار رقم 1107 كرد طارئ في السنوات 2017-2019. يتكون القرار الحكومي من سطر النشاط، ملحق يفصل التوصيات وجدول زمنية ثابتة للتنفيذ.

يقدم هذا التقرير صورة حال محتلة لتموز يوليو 2018، عن عموم مكونات القرار، الأنشطة والتوصيات، التي هي نتيجة لقرار الحكومة رقم 1958.

## وزارة القضاء

### 1. إقامة الوحدة التنسيقية لمكافحة العنصرية (البند 7 من قرار الحكومة):

حدد القرار الحكومي أن على المديرية العامة لوزارة القضاء ومفوض سلك الدولة إقامة وحدة في وزارة القضاء، وحدة تنسيقية لمكافحة العنصرية خاضعة للمديرية العامة في هذه الوزارة، حتى حزيران يونيو 2017، وأنه على المديرية العامة لوزارة القضاء التوجه لمفوض سلك الدولة من أجل المصادقة على تعيين عامل مرموق يكون رئيساً للوحدة ويشغل منصب «منسق مكافحة العنصرية». كما يفصل القرار الحكومي وظائف الوحدة لتنسيق وتزامن أنشطة الحكومة لمنع العنصرية والتمييز. الأنشطة الأساسية تحت مسؤولية الوحدة مفصلة لاحقاً في هذا التقرير.

#### الحال: طُبِق.

أقيمت وحدة مكافحة العنصرية بتاريخ 1.2.2017 وتعمل تحت إشراف وزارة القضاء، برئاسة المحامي أوكا (كوبي) زانا المعين للمنصب بتاريخ 14.12.16. مستقبلاً، سيصل عدد الوظائف في اللجنة إلى 5 وقد أشغل 4 منها. تجدر الإشارة إلى أن عملية نشر المناقصات وإشغال الوظائف قد استغرقت وقتاً طويلاً وأنه بقي حالياً ملك شاغر إضافي لوظيفة فقيه قانوني مرموق.<sup>17</sup>

### 2. معالجة الشكاوى بموضوع العنصرية (البند 4.7.أ من القرار الحكومي):

تلقي الشكاوى بموضوع العنصرية، تصنيفها وتوجيهها للجهات المعالجة ذات الشأن وبلورة الإجراءات المطلوبة لتنفيذ ذلك. متابعة ومراقبة معالجة الشكاوى ونتائجها. يشمل رصد ومتابعة الشكاوى إنشاء قاعدة بيانات حاسوبية.

#### الحال: طُبِق.

يوجد قاعدة بيانات التبليغ عن العنصرية والتمييز التي تصل لوحدة منع العنصرية في وزارة القضاء، ومن هناك، يُحوّل التوجه للجهات المختصة. يمكن اليوم تعبئة بلاغ شكوى في موقع الوحدة أو الإتصال هاتفياً.

### 3. تقرير النشاط السنوي لوحدة القضاء على العنصرية (البند 4.7.أ من القرار الحكومي):

كتابة ونشر تقرير سنوي يفصل عمل الوحدة والوزارات بما يتعلق في معالجة الشكاوى عن العنصرية والتمييز، وأيضاً الخطوات الوقائية والسياسية الأخرى التي اتخذت بغية تعزيز المساواة ومنع التمييز. يُقدم التقرير إلى الحكومة مرفقاً بملاحظات المجلس العام الذي ستقيمه وزيرة القضاء سنوياً وفي الربع الأول من كل سنة ميلادية.

17 الوحدة الحكومية لتنسيق مكافحة العنصرية، التقرير الأول للنشاط، شباط 2017-شباط 2018، آذار 2018، <http://kanisrael.co.il/wp-content/uploads/2018/03/%D7%93%D7%95%D7%97-%D7%A9%D7%A0%D7%AA%D7%99-2018-%D7%94%D7%99%D7%97%D7%99%D7%93%D7%94-%D7%94%D7%9E%D7%9E%D7%A9%D7%9C%D7%AA%D7%99%D7%AA-%D7%9C%D7%AA%D7%99%D7%90%D7%95%D7%9D-%D7%94%D7%9E%D7%90%D7%91%D7%A7-%D7%91%D7%92%D7%96%D7%A2%D7%A0%D7%95%D7%AA.pdf>

#### הحال: **טُبِق.**

בֹּתָרִיחַ 2018/3/21، نُشِرَ تَقْرِيرُ الْعَمَلِ الْأَوَّلِ لِلوَحْدَةِ الْحُكُومِيَّةِ مَنْسَقَةِ مَكَاْفَحَةِ الْعَنْصَرِيَّةِ، وَهُوَ يَفْصَلُ تَطْبِيقَ الْبِنُودِ مِنْ قَرَارَاتِ الْحُكُومَةِ الَّتِي تَبَيَّنَتْ تَقْرِيرَ بَلْمُورِ، وَيَفْصَلُ كَذَلِكَ مَعَالِجَةَ الْوَحْدَةِ لِلشَّكَاوَى حَوْلَ الْعَنْصَرِيَّةِ. قُدِّمَ التَّقْرِيرُ مَرْفُوعاً بِكَلِمَةٍ إِفْتَاتِحِيَّةٍ مِنْ رَئِيسِ الْمَجْلِسِ الْعَامِ.<sup>18</sup>

#### 4. **تكوين قائمة لتنويع الخبراء الذين يظهرون في الإعلام (البند 7(أ)(7) من القرار الحكومي):**

لقد نص القرار الحكومي على أنه من واجب وحدة تنسيق مكافحة العنصرية العمل لتحضير قائمة خبراء، مهنيين، ممثلين، مبدعين وأصحاب مهارات أخرى ذات صلة من بين ذوي الأصول الأثيوبية، والذين يمكن التوجه إليهم والإستعانة بهم في تنويع الخبراء الذين يظهرون في الإعلام، وذلك بواسطة خلق تعاون مع جهات من القطاع الثالث، حتى حزيران يونيو 2017.

#### الحال: **طُبِق.**

في نيسان أبريل 2018، فازت جمعية «أنو» بالمناقصة وبلورت بمبادرة وحدة تنسيق مكافحة العنصرية التابعة لوزارة القضاء، قائمة خبراء من الجالية الأثيوبية («TOPLIST»)، وذلك لزيادة حضور ذوي الأصول الأثيوبية في وسائل الإعلام الإسرائيلية، كجزء من استنتاجات لجنة بلمور للقضاء على العنصرية ضد ذوي الأصول الأثيوبية.<sup>19</sup>

#### 5. **تقديم توصيات لخطوات إضافية عند انتهاء ثلاث سنوات على تطبيق الخطة (البند 10 من القرار الحكومي):**

عند مرور ثلاث سنوات على تطبيق الخطة، تقدّم وحدة تنسيق مكافحة العنصرية بوزارة القضاء توصيات للمديرة العامة للوزارة حول الخطوات الإضافية المطلوبة و/أو توصيات لتمديد مدة الخطة وبلورة أدوات تدخل إضافية. يتم إحضار التوصيات لمناقشتها في الحكومة من قبل وزيرة القضاء.

#### الحال: **للتطبيق مستقبلاً.**

#### 6. **تقرير سنوي إلى لجنة الوزراء حول تحقيق المؤشرات الموضوعية (البند 2 من القرار الحكومي):**

نصّ القرار الحكومي على أن تقدّم المديرة العامة لوزارة القضاء تقارير إلى لجنة الوزراء حول استيفاء المعايير المحددة في الخطة، كل ثلاثة أشهر أول كل سنة ميلادية في السنوات 2017-2019.

#### الحال: **طُبِق.**

تلقت اللجنة الوزارية المجتمعّة من حين لآخر تقريراً بأنه تم الإيفاء بالغايات الموضوعية. عُقدت للجنة الوزارية الأخيرة يوم 19.2.2018. كما أنه وبتاريخ 21.3.2018، نُشِرَ تَقْرِيرُ الْعَمَلِ الْأَوَّلِ لِلوَحْدَةِ الْحُكُومِيَّةِ لِتَنْسِيقِ مَكَاْفَحَةِ الْعَنْصَرِيَّةِ وَالَّذِي يَفْصَلُ تَطْبِيقَ بِنُودِ يَتَضَمَّنُهَا الْقَرَارُ 1958.<sup>20</sup>

#### 7. **تشكيل مجلس عام إلى جانب وحدة التنسيق الحكومية (البند 2 من ملحق التوصيات):**

نصّ القرار الحكومي على أن تعيّن وزارة القضاء مجلساً عاماً حتى كانون الأول ديسمبر 2017، غير متعلق يرافق وحدة التنسيق ويكون بمثابة هيئة إستشارية لها. يتكون أعضاء المجلس من مندوبي الوزارات ومندوبي المجتمع المدني الذي يُعتبرون جماهيريين وخبراء. تُحدد مهام المجلس من قبل الوزيرة، ويكون من بين ما تتضمنه التالي:

18 هناك.

19 موقع "أنو عوسيم شينوي، 2018، حول TOPLIST"، <http://toplist.anu.org.il> وتوكر، ناتّي، دي ماركر، 10.4.2018، "كيف تجذّر وسائل الإعلام الصورة المستضعفة للمهاجرين من أثيوبيا". <https://www.themarker.com/advertising/1.5988635>

20 هناك.

أ. إعطاء رأي خبير بمقترح خطة عمل وحدة التنسيق.

ب. مناقشة التقرير السنوي لوحدة التنسيق.

#### الحال: طُبِق.

بكانون الأول ديسمبر 2017، عينت وزارة القضاء مجلساً عاماً برئاسة القاضي المتقاعد في المحكمة العليا، إلباكي روبنشتاين. يعمل المجلس إلى جانب الوحدة الحكومية لتنسيق مكافحة العنصرية ويضم مندوبي الوزارات، مندوبي المجتمع المدني، مندوبي جمهور ونشطاء إجتماعيين.<sup>21</sup>22 يتكون المجلس من 15 مندوباً عن وزارات كبيرة وذات صلة بموضوع مكافحة العنصرية المؤسساتية، شخصيات جماهيرية وخبراء.<sup>23</sup>

#### 8. إلغاء رسوم المحكمة بالدعاوى وفق قانون حظر التمييز في السلع والخدمات (البند 3 من ملحق التوصيات):

نصّ القرار الحكومي على أن تقوم وزارة القضاء بالتنسيق مع إدارة المحاكم، بإجراء تعديل (مؤقت) على أنظمة المحكمة (الرسوم)، لسنة 2007، بغية إقرار أن الدعاوى والإستئنافات المقدمة وفق قانون منع التمييز في السلع والخدمات ودخول الأماكن العامة، لسنة 2000 أمراً معفياً من الرسوم، لمدة ثلاث سنوات. وقد تحدد موعد التنفيذ في شهر أيلول سبتمبر 2017.

#### الحال: لم يُطَبَّق.

صحيح حتى أيار مايو 2018، لم تُحضّر بعد صيغة تعديل القانون ولا يوجد عمل متصل للدفع بموضوع إلغاء رسوم المحكمة. إلى جانب ذلك، يُذكر أنه يوجد اليوم إعفاء مدمج من رسوم المحكمة في دعاوى المساعدة القضائية، ضمن الدعاوى وفق قانون المساعدة القضائية.<sup>24</sup>

حتى الآن، ما زال ذلك يعني أن من لا يرغب بالإستعانة في المساعدة القضائية ويقدم دعوى بشكل مستقل وفق قانون حظر التمييز في السلع، لا يستحق اليوم إعفاءً من رسوم المحكمة، وذلك خلافاً لما جاء في القرار الحكومي.

#### 9. التمثيل من قبل المرافعة العامة (البند 4 من ملحق التوصيات):

نصّ القرار الحكومي على أن تقوم وزارة القضاء، بموافقة وزير المالية ومصادقة لجنة الدستور والقانون والقضاء في الكنيست، بإقرار استحقاق التمثيل عند وجود مشتبه به يدعي أنه عومل بعنف باطل من قبل عناصر شرطة في الإجراءات الجارية ضده، خاصة الإجراءات التي ستتخذ مقابل وحدة التحقيق مع عناصر الشرطة (ماحش). إن كان يرغب بالتمثيل وليس ممثلاً من قبل مرافع خاص، فمن حقه أن يُمثّل من قبل المرافعة العامة مدة ثلاث سنوات، وذلك وفق المادة 18(ت) من قانون المرافعة العامة لسنة 1995. يُقرّ الإستحقاق حتى آذار مارس 2017.

#### الحال: طُبِق.

لقد اجتاز تعديل الأنظمة الإدارية المطلوب ودخل حيّز السريان بتاريخ 2018/1/14.<sup>25</sup>

21 على رأس المجلس القاضي السابق إلباكي روبنشتاين. ممثلو الجمهور هم: يوفال ألبشان، عضو الكنيست السابق المحامية بنينا تمنون-شطا؛ د. يواقي هزر، الحاخام موشيه سلومون، د. علي وتد، ألكس ريف، السيدة ريكي سيتون، تسيون ريعق. ممثلو الحكومة: الدكتور المحامي يواقي سبير، السيد إيهود براقر، المحامي جلعاد سمماه، المحامية مريم كيهنا، المحامية نوريت ليتمان، السيدة دانييلا فريدمان، مندوبة الحكومة مريم هيفتر.

22 وزارة القضاء، الوحدة الحكومية لتنسيق مكافحة العنصرية، ص 14.

23 "روزنفلد، أخفق، كل الوقت" "روبنشتاين: التمييز الرسمي الداخلي ما زال قائماً" 26.12.2017. <http://www.kolhazman.co.il/269043>

24 وزارة القضاء، الوحدة الحكومية لتنسيق مكافحة العنصرية، ص 14.

25 السجلات، ملف الأنظمة 7929، 14.1.2018، [https://www.nevo.co.il/Law\\_word/law06/tak-7929.pdf](https://www.nevo.co.il/Law_word/law06/tak-7929.pdf)

## 10. التمثيل من قبل المساعدة القضائية بحيث يُلغى الإختبار الإقتصادي عند المساس في المساواة أو وقوع التمييز (البند 5 من ملحق التوصيات):

نصّ القرار الحكومي على أن تأمر وزارة القضاء بموافقة وزير المالية ومصادقة لجنة الدستور والقانون والقضاء في الكنيست، بإجراء تعديل (مؤقت) على الإضافة بقانون المساعدة القضائية، لسنة 1972، بحيث يُلغى الإختبار الإقتصادي ضمن الإجراءات المتعلقة بالمساس في المساواة أو التمييز وفق قانون حظر التمييز بالسلع والخدمات ودخول الأماكن العامة، لسنة 2000، لمدة ثلاث سنوات، وبحيث لا تسري المادة 3 من هذا القانون. يُجرى التعديل حتى آذار مارس 2017. يعني هذا التعديل أنه سيصبح بالمستطاع تلقي المساعدة القضائية المجانية بدون الإختبار الإقتصادي في الدعوى بموجب قانون حظر التمييز في الخدمات والسلع.

### الحال: طُبّق جزئياً.

في أيار مايو 2018، نُشر مشروع قانون من قبل الحكومة للمساعدة القضائية – «مشروع قانون المساعدة القضائية (مساعدة قضائية للشخص في الإجراءات المدنية وفق قانون حظر التمييز في السلع والخدمات ودخول أماكن الترفيه والأماكن العامة، لسنة 2000) (مؤقت)، لسنة 2018<sup>26</sup> في شهر حزيران يونيو، مرّ بالقراءة الأولى. مقترح بمشروع القانون كأمر مؤقت لمدة ثلاث سنوات، منح المساعدة القضائية وفق قانون المساعدة القضائية لسنة 1972 للمدعي ضمن الإجراءات المدنية وفق قانون حظر التمييز في السلع والخدمات ودخول أماكن الترفيه والأماكن العامة لسنة 2000. وذلك دون الحاجة لاستيفاء مستوى الإستحقاق الإقتصادي، لكن بالخضوع لاختبار فرص نجاح الدعوى قضائياً.

صحيح لشهر تموز يوليو 2018، كان التعديل ما زال ينتظر جلسة في لجنة الكنيست للقراءة الثانية والثالثة.

## 11. توسيع البرنامج التجريبي «محاكم جماهيرية» (البند 6 من ملحق التوصيات):

نصّ القرار الحكومي على أن توسع وزارة القضاء بالتعاون مع إدارة المحاكم البرنامج التجريبي في المحاكم الجماهيرية للمناطق التي تقطنها نسبة عالية من الأثيوبيين بغية فحص إجراءات جنائية / تأهيلية منذ المراحل الأولى للإجراء الجنائي بالتنسيق مع إدارة المحاكم، وذلك حتى حزيران يونيو 2017.

### الحال: طُبّق.

يوجد اليوم ثلاث محاكم جماهيرية تعمل في كل من بئر السبع والرملة وتل أبيب.

برنامج تجريبي للمحاكم الجماهيرية، كان قد بدأ في أواخر 2014 ببئر السبع وتوسع في أيلول سبتمبر 2015 إلى الرملة (لواء الجنوب ولواء المركز). اليوم، توسعت هذه المحاكم مناطقياً وهي تخدم سكان بئر السبع، ديمونا، حورة، الرملة، اللد، رحوفوت.

بشهر آب أغسطس 2016، أتخذ القرار الحكومي رقم 1840<sup>27</sup> وفيه، تقرر توسيع البرنامج التجريبي تدريجياً وإضافة أربع محاكم بحيث يكون هناك في نهايته محكمة واحدة بكل لواء. يملي هذا القرار إلى حد كبير طبيعة توسيع البرنامج التجريبي في هذه المرحلة. بشهر أيار مايو 2017، أفتتحت محكمة في تل أبيب ويجري التحضير لافتتاح أخرى في الناصرة بحيث تبدأ العمل بعد بضعة أشهر. حتى الآن، لا يوجد جدول زمني محدد للمحكمتين في لوائي حيفا والقدس<sup>28</sup>.

26 مشروع قانون الحكومة، 1224، 2.5.2018، ص 918، [http://fs.knesset.gov.il/20/law/20\\_Is1\\_492912.pdf](http://fs.knesset.gov.il/20/law/20_Is1_492912.pdf)

27 القرار الحكومي رقم 1840، 11.8.2016، "تنجيب سياسة عقاب وإعادة تأهيل السجناء في إسرائيل" [https://www.gov.il/he/Departments/policies/2016\\_dec1840](https://www.gov.il/he/Departments/policies/2016_dec1840)

28 وزارة القضاء، الوحدة الحكومية لتنسيق مكافحة العنصرية، ص 16.



## 12. إنتاج برامج بث مبادر إليها تحمل رسالة القضاء على العنصرية ضد المهاجرين من أثيوبيا (البند 8 من القرار الحكومي):

نصّ القرار الحكومي على أن تقوم وحدة تنسيق مكافحة العنصرية بالعمل لإنتاج برامج بث مبادر لها، يتم نشرها من قبل الحكومة وتروّج رسائل تتناسب مع القضاء على العنصرية ضد السكان من أصول أثيوبية.

**الحال: طُبّق جزئياً.**

تمّت المصادقة على نقل ميزانية الحملة البالغة 2 مليون شيكل، من ميزانية الوحدة الحكومية لمكافحة العنصرية إلى دائرة النشر الحكومية في الربع الأخير من العام 2017. من المتوقع أن يجري بث الحملة في آب أغسطس 2018.

## 13. منسق بين الوزارات لمنع وتقليص الجنوح في أوساط الشبيبة (البند 7 من ملحق التوصيات):

نصّ القرار الحكومي على أن تقوم وزارة القضاء بتعيين منسق بين الوزارات لمنع وتقليص الجنوح في أوساط الشبيبة حتى كانون الأول ديسمبر 2017.

**الحال: طُبّق.**

في تشرين الثاني نوفمبر 2017، جرى تعيين المحامية ميخال غولد لوظيفة المنسقة بين الوزارات لمنع وتقليص الجنوح في أوساط الشبيبة.<sup>29</sup>

## 14. ترجمة مستندات وحدة التحقيق مع عناصر الشرطة «ماحش» والنيابة العامة إلى اللغة الأمهرية (البند 8 من ملحق التوصيات):

نصّ القرار الحكومي على أن تقوم وزارة القضاء بإجراء الترجمة إلى الأمهرية لكافة المستندات الرسمية التي يصدرها قسم التحقيق مع الشرطة (ماحش) والنيابة العامة، الموجهة للمشتبهين من أصول أثيوبية أو ذويهم، وكذلك وجوب توفر هذه الخدمة من أيلول سبتمبر 2017.

**الحال: طُبّق جزئياً.**

تعمل نيابة الدولة على ترجمة مضامين مركزية إلى اللغة الأمهرية. في المرحلة الحالية هناك خدمة ترجمة مستندات بواسطة شركة ترجمة خارجية. بعد ترجمتها، تُرفع المضامين المترجمة على موقع وزارة القضاء. تمّت أيضاً ترجمة مضامين مركزية في الموقع إلى الأمهرية، لكن ليس كل الموقع. في التقرير الذي نشرته وزارة القضاء، تمّ التبليغ عن هذا البند أنه «قيد التنفيذ».<sup>30</sup> تجدر الإشارة إلى أن توجه المركز إلى النيابة العامة بخصوص الرقم الدقيق للمستندات المعدة للترجمة، لم يلقَ الرد حتى موعد إصدار هذا التقرير.

## 15. نقل المعلومات من جهات فرض القانون والدعاوى إلى «ماحش» وقسم الطاعة في الشرطة (البند 9 من ملحق التوصيات):

نصّ القرار الحكومي على أن تقوم وزارة القضاء بالتعاون مع المدعي العام في الدولة بتوجيه جهات فرض القانون وتقديم الدعاوى لدى وزارة القضاء إلى تقديم التقارير لوحدة التحقيق مع الشرطة في وزارة القضاء أو لقسم الطاعة في شرطة إسرائيل (حسب الأمر) حول أي شبّهات لتصرف عنصري أو تصرف باطل قد يحصل خلال عملهم أثناء معالجة أو فحص ملف ما حتى آذار مارس 2017.

**الحال: طُبّق.**

قام نائب المدعي العام للدولة، المحامي شلومو (مومي) لمبرغر بتوجيه المدعين والمدعين العامين في نيابة الدولة وكذلك مدعي الشرطة كي يبلغوا المسؤولين عنهم في حال مصادقتهم أثناء عملهم أحداثاً تثير الشبّهات بحصول

29 هناك.

30 هناك، ص 20.

تصرف باطل من قبل جهات فرض القانون ضد شخص أو مجموعة من الأشخاص على خلفية أصولهم العرقية. دخل هذا التوجيه حيز التنفيذ بكانون الثاني يناير 2018.<sup>31</sup>

## 16. وضع ميزانية للقرار الحكومي رقم 1958 (البند 6 من القرار الحكومي):

نصّ القرار الحكومي على وجوب أن تقر وزارة القضاء ميزانية وملاكات لتطبيق التوصيات ضمن ميزانية 2017-2018.

**الحال: طُبّق.**

خُصّصت للوحدة 5 ملاكات قوى بشرية<sup>32</sup> وملاك ميزانياتي مخصص جرى افتتاحه سنة 2017 تحت وزارة القضاء اسمه «القضاء على العنصرية»، تبلغ ميزانيته 3 مليون شيكل.<sup>33</sup> لا بد من التشديد على أننا أمام ميزانية لتمويل عمل الوحدة في وزارة القضاء وليس تمويل كافة توصيات لجنة بلمور. على سبيل المثال، لم تنفذ وزارة التربية والتعليم جزءاً من مكونات القرار تقع ضمن مسؤوليتها بحجة أنها لم تحصل على الميزانيات لذلك.

## المستشار القضائي للحكومة

## 17. زيادة توضيح إجراءات استخدام قانون العقوبات (البند 10 من ملحق التوصيات):

نصّ القرار الحكومي على أن يقوم المستشار القضائي للحكومة بفحص الحاجة لتوضيح وإنعاش إجراءات استخدام المادة «144ح» من قانون العقوبات لسنة 1977، لتوجيه الإتهام في الحالات الملائمة والتشديد على الدافع العنصري في الحالات الملائمة، بغية رسم خطوط العقوبة وفق المادة 40 من قانون العقوبات. تعنى المادة 144 ح بالمخالفات بدافع العنصرية أو العداء اتجاه جمهور معين، بينما تعنى المادة 40 بالظروف المرتبطة بارتكاب المخالفة.

**الحال: لم يُطبّق.**

لم يتم إجراء عملية إيضاح وإنعاش إجراءات قانون العقوبات من قبل المستشار القضائي للحكومة.<sup>34</sup>

## 18. معاينة إجراءات تأديبية في سلك الدولة، شرطة إسرائيل، خدمة السجون والجيش (البند 11 من ملحق التوصيات):

نصّ القرار الحكومي على أن يقوم المستشار القضائي للحكومة بالتعاون مع مفوضية سلك الدولة، بفحص الإجراءات التأديبية في سلك الدولة، شرطة إسرائيل، سلك السجون والجيش. يجب فحص إمكانية بلورة توجيه يفسر المخالفة التأديبية الملحقة ب«السلوك غير اللائق» في العقوبات التأديبية بشكل يشمل، بالحالات الملائمة، السلوك الجسدي أو الكلامي للعامل أو من يقدم خدمة للجمهور الذي ينطوي على عنصرية أو تمييز، بهدف استخدام الحكم التأديبي، بالإضافة للمعالجة الإدارية للسلوك المذكور. على مفوض سلك الدولة إبلاغ كافة العاملين في سلك الدولة بالتوجيه كمعرفة للحكم الجنائي.

**الحال: طُبّق.**

31

أمير، نوعم، موقع القناة 20، 7.1.2018، "الدولة تعمل للقضاء على التطبيق التمييزي للقانون"، <https://www.20il.co.il/>

32 المادة الميزانية 08510101، للتفصيل في موقع "مفتاح الميزانية" التابع لورشة المعرفة الجماهيرية: <http://www.obudget.org/?srch-term=08510101+#budget/08510101/2018/main>

33 المادة الميزانية 08510119، للتفصيل في موقع "مفتاح الميزانية" التابع لورشة المعرفة الجماهيرية: <http://www.obudget.org/?srch-term=08510101+#budget/08510119/2017/main?tab=spending>

34 كذلك، لم يتم التبليغ عن تنفيذ هذا المكوّن في التقرير الأول للنشاط الصادر عن وزارة القضاء. جاء التبليغ عن بقية المكونات في تقرير بلمور تحت مسؤولية المستشار القضائي للحكومة بالصفحات 16-19.

قام المستشار القضائي للحكومة، د. أفحاي مندلبليت بالتوجه لمفوض سلك الدولة، موضحاً له أن المخالفة التأديبية السلوكية غير اللائقة تمس بشكل خطير صورة الخدمة العامة وثقة الجمهور فيها:<sup>35</sup>

لقد أوضح المستشار القضائي للحكومة أن المخالفة التأديبية عن «السلوك غير اللائق» في قانون سلك الدولة (الطاعة) لسنة 1963، المادة 17(3)، تشمل من اليوم السلوكيات الموصوفة على أنها مميزة أو عنصرية، وأن مثل هذه التصرفات يمس صورة الخدمة العامة وثقة الجمهور فيها.

## 19. معاينة إجراءات تأديبية إتجاه أصحاب مهن ترخيصية (البند 12 من ملحق التوصيات):

نصّ القرار الحكومي على أن يقوم المستشار القضائي للحكومة والمنظمون القانونيون لأصحاب المهن الترخيصية، بفحص إمكانية بلورة توجيه لأصحاب المهن الترخيصية، كما هو مذكور في التوصية رقم 11 بخصوص المخالفة التأديبية عن «السلوك غير اللائق»، وإبلاغها للجهات المؤتمنة على فرض الأحكام التأديبية الخاصة بأصحاب المهن الترخيصية. المقصود هنا المهن التي يتوجب على من يعمل فيها الحصول على رخصة الدولة، مثل الطب، المحاماة، العلاج النفسي وإلخ.

### الحال: طُبّق جزئياً.

هذا الموضوع قيد الفحص من قبل الجهات ذات الصلة في مكتب المستشار القضائي للحكومة. حتى الآن، لم يُكتمل الفحص لذا لم يتم تبليغ الجهات المؤتمنة على فرض الأحكام التأديبية الخاصة بأصحاب المهن الترخيصية.<sup>36</sup>

## مفوضية سلك الدولة

## 20. تعيين مسؤول وزاري لمنع العنصرية (البند 13 من ملحق التوصيات):

نصّ القرار الحكومي على أن يقوم مفوض سلك الدولة بالتعاون مع المدراء العاميين في الوزارات، مع خدمة السجون وشرطة إسرائيل، بتعيين جهة وزارية مهنية في كل واحدة من الوزارات من أجل منع العنصرية، تقوم بهذه الوظيفة إضافة لوظيفتها الأصلية، وذلك حتى انتهاء 2017. تم تعريف مهام المسؤول ضمن القرار الحكومي:

أ. يكون عنواناً وزارياً لتقديم الشكاوى المتعلقة بالعنصرية وتحويلها لمعالجة الجهات المخولة، وذلك بالإضافة لحق المواطن بتقديم شكوى للجهات المخولة وفق القانون.

ب. يقوم بتركيز الأنشطة الوزارية المتعلقة بمنع العنصرية.

ج. يقدّم الإستشارة لمدير عام الوزارة في المجالات المهنية المتعلقة بمنع العنصرية. يكون المسؤول خاضعاً مهنيّاً لوحة التنسيق.

### الحال: طُبّق جزئياً.

في شباط فبراير 2017، صدر توجيه من القائم بأعمال مفوض سلك الدولة لتعيين مسؤول عن التنوع الوظيفي في الوزارات، والذي جزء من مهامه معالجة منع العنصرية. بعد نصف سنة وفي أيلول سبتمبر 2017 على أثر ملاحظات وحدة التنسيق، نشرت د. إيريس نحاميا رئيسة مرموقة لشعبة التخطيط الإستراتيجي والسياسات في مفوضية سلك الدولة، توضيحاً بخصوص ذلك التوجيه وغيرته فعلياً. بحسب التوضيح «في الوزارات أو في الوحدات الحكومية التي تتميز بالخدمة المباشرة المكثفة للمواطن، هناك حاجة أوسع لمعالجة قضايا متعلقة بالعنصرية والتمييز... تبرز ضرورة تخصيص صاحب وظيفة خصيصاً للمهمة». في الوثيقة ذاتها، تم تحديد 19 وزارة ووحدة<sup>37</sup> يجب فيها

35 الوحدة الحكومية لتنسيق مكافحة العنصرية، التقرير الأول عن النشاط، ص 16. راجعوا أيضاً نعيم، موشيه، موقع هنا إسرائيل، 1.2.2018، "الشرطة ستعالج مخالفات استخدام القوة من قبل الشرطيين"، <http://kanisrael.co.il/>، 24.1.2018، "ستتم زيادة إنفاذ القانون ضد العنصرية في سلك الدولة"، <https://www.inn.co.il/News/News.aspx/364711>

36 الوحدة الحكومية لتنسيق مكافحة العنصرية، التقرير الأول عن النشاط، ص 18، 94-96.

37 من بين الوزارات المشمولة في التقرير ما يلي: القضاء، الصحة، التربية، العمل والرفاه، الأمن الداخلي، وسلطة السكان.

تعيين مسؤول عن منع العنصرية منفصلاً عن وظيفة مسؤول التنوع الوظيفي. صحيح حتى آذار مارس 2018، قامت غالبية الوزارات بتعيين مسؤول عن التنوع الوظيفي والبقية في خضم عملية التعيين. تقرر بالنسبة لبقية الوزارات أن تكون الوظيفة مدموجة سوية مع التنوع الوظيفي.<sup>38</sup>

أقامت الوحدة الحكومية لتنسيق مكافحة العنصرية مؤتمريْن للمسؤولين في وزارة القضاء. كما وُبني برنامج تأهيل منظم لتأهيل المسؤولين، بقيادة د. غالبا بونيه مديرة الخبرة والشراكات في الوحدة المسؤولة عن مرافقة وتأهيل المسؤولين.

## 21. عقد ورشات للتنوع الوظيفي والقضاء على العنصرية للمدراء والعاملين في القطاع العام (البند 14 من ملحق التوصيات):

نصّ القرار الحكومي على أن يقوم مفوض سلك الدولة بالتعاون مع المدير العام/نائب المدير العام في كل وزارة بعقد حلقات دراسية للوزارات والوحدات الساندة والعاملين بغية تقليل الأفكار النمطية وزيادة الإنفتاح نحو التنوع الوظيفي حتى أيلول سبتمبر 2017.

### الحال: طُبّق جزئياً.

خلال سنة 2017، عُقد مؤتمر واحد لمركزي لجان المناقصات وقامت مفوضية سلك الدولة بتميرير حلقة دراسية لمركزي الإمتحانات والإختبارات في الوزارات والوحدات الساندة. ما عدا ذلك، لم تُعقد حلقات دراسية للوزارات والوحدات الساندة بغية تقليل الأفكار النمطية وفق ما جاء بالقرار. تشكّل الإرشادات الإضافية جزءاً من خطة العمل التي سيطبقها المسؤولون عن التنوع الوظيفي في الوزارات والذين تم تعيينهم خلال 2018.<sup>39</sup>

## 22. إجراء إستطلاع للمناخ العام وللتنوع في الوزارات (البند 15 من ملحق التوصيات):

نصّ القرار الحكومي على أن يجري مفوض سلك الدولة إستطلاعاً للمواقف في أوساط العاملين بسلك الدولة، يفحص الإحتواء والتلاحم اللذين يشعر بهما العاملون داخل التنظيم والمفاهيم العنصرية لدى العاملين، ويقيس بطريقة ذات جودة المناخ السائد في التنظيم في مجال التنوع الوظيفي والعنصرية حتى آذار مارس 2017.

### الحال: لم يُطبّق.

أجرت مفوضية سلك الدولة إستطلاعاً للمواقف وللمناخ السائد في التنظيم، يشمل مواضيع التنوع الوظيفي قبل موعد إتخاذ القرار، خلال العام 2016. وفق ذلك، لم يُجرَ إستطلاع مناخ خلال العام 2017 لفحص المفاهيم العنصرية لدى العاملين بسلك الدولة. بالإضافة لذلك وعلى الرغم من طلبها، لم يُقدّم الإستطلاع إلى وحدة مكافحة العنصرية لدى وزارة القضاء.<sup>40</sup>

## 23. نشر تقرير التنوع في الشغل ومؤشر الإحتواء في الوزارات (البند 16 من ملحق التوصيات):

نصّ القرار الحكومي على أن يقوم مفوض سلك الدولة بالتعاون مع المدير العام لكل وزارة بنشر تقرير سنوي عن التوظيف المتكافئ في الوزارات حتى أيلول سبتمبر 2017.

### الحال: لم يُطبّق.

لم يُنشر تقرير سنوي عن التوظيف المتكافئ في الوزارات. تمّ مؤخراً تعيين السيدة مور برزاني مديرة مجال رفيع للتنوع الوظيفي في مفوضية سلك الدولة. سيكون جزء من وظيفتها نشر تقرير سنوي عن التوظيف المتكافئ بخصوص

38 الوحدة الحكومية لتنسيق مكافحة العنصرية، التقرير الأول عن النشاط، ص 30.

39 هناك 25.

40 هناك.

الإيفاء بغايات التمثيل اللائق للوزارات المختلفة. منذ ثلاث سنوات، تقوم وزارة القضاء بنشر تقرير حال «التوظيف المتكافئ والمتنوع في وزارة القضاء».<sup>41</sup>

## 24. إقامة مستودع مرشحين مهاجرين من أثيوبيا لتنسيب أكاديميين في سلك الدولة (البند 17 من ملحق التوصيات):

نصّ القرار الحكومي على أن يقوم مفوض سلك الدولة بالتعاون مع وزارة المالية بإنشاء مستودع مرشحين من أصول أثيوبية أكاديميين لوظائف أكاديمية مخصصة (يستطيع مفوض سلك الدولة أن يفحص لاحقاً توسيع المستودع ليشمل وظائف غير مخصصة)، خاضعاً لتعليمات قانون التعيينات. المرشحون الذين يجتازون بنجاح عمليات الفرز، يتم شملهم في المستودع. باستطاعة كل وزارة تريد توظيف عامل من أصول أثيوبية التوجه إلى المستودع وإيجاد المرشح الملائم بإجراء مختصر. تمّ التشديد على أن هذا المستودع لا يمنع إستيعاب عاملين من أصول أثيوبية بشكل مباشر وفق تعليمات قانون التعيينات. تحدد أن يقام المستودع حتى أيلول سبتمبر 2017.

### الحال: لم يُطبّق.

لم يتم إنشاء مستودع المرشحين من أصول أثيوبية لوظائف أكاديمية. بحسب مفوضية سلك الدولة، هناك قضايا معقدة في تكوين مستودع أكاديميين، إن من ناحية شروط الحد الأدنى أو شخصية المرشح من حيث القدرات والمهارات. تعتقد المفوضية أن «الصيغة الحالية لمناقصة المستودع المستخدمة اليوم (مثلاً لتجنيد سكرتيرات) لا تلائم، لأنها موجهة نحو مستودع وظائف مماثلة من ناحية شروط الحد الأدنى والشخصية المراد تجنيدها». هناك محاولة بالتعاون مع شعبة الإمتحانات والمناقصات لوضع مواصفات عملية إنشاء مستودع ملائم.<sup>42</sup>

## 25. مرافقة إرشادية وتشبيكية لمن تم إستيعابهم في بداية طريقهم المهنية (البند 18 من ملحق التوصيات):

نصّ القرار الحكومي على أن يقوم مفوض سلك الدولة ببلورة برنامج مرافقة وتدريب («منتورينغ») للمستوعبين الجدد في بداية طريقهم المهنية بسلك الدولة. تُعرض المرافقة على كل عامل جديد وتُعطى بعد مسح احتياجات المشغل والعاقل. تحدد أن تُعطى الأولوية للعاملين من فئات التمثيل اللائق الراغبين بذلك. تتم بلورة البرنامج حتى أيلول سبتمبر 2017.

### الحال: لم يُطبّق.

لم تتم بلورة خطة مرافقة وتدريب للفئات المستحقة النهوض بها. بدأت المفوضية سنة 2017 عقد لقاءات في التدريب التوجيهي لعاملين جدد وقدامى في سلك الدولة. تضمنت هذه التدريبات مواضيع التنوع. يجري التدريب في المرحلة الأولى لكبار الموظفين وللإحتياطيين من بينهم.<sup>43</sup>

## وزارة التربية والتعليم

## 26. معاينة طرق لتكوين إحتياطي إداري في جهاز التعليم (البند 19 من ملحق التوصيات):

نصّ القرار الحكومي على أن يقوم وزير التربية والتعليم بفحص طرق إيجاد المعلمين الممتازين بغية إقامة إحتياط إداري مخصص لتشجيع ذوي الأصول الأثيوبية على الإندماج بجهاز التعليم في وظائف إدارية حتى أيلول سبتمبر 2017.

### الحال: طُبّق.

41 توجهات مفوض سلك الدولة، 23.2.2017، "مسؤول التنوع في مجال الشغل لرأس المال البشري". [https://www.gov.il/BlobFolder/policy/guide\\_line\\_0322/he/GuideLine0322\\_0.pdf](https://www.gov.il/BlobFolder/policy/guide_line_0322/he/GuideLine0322_0.pdf) والوحدة الحكومية لتنسيق مكافحة العنصرية، التقرير الأول عن النشاط، ص 25.

42 الوحدة الحكومية لتنسيق مكافحة العنصرية، التقرير الأول عن النشاط، ص 26.

43 هناك.



في تموز يوليو 2017، عممت السيدة غيلا نغار نائبة مدير عام وزارة التربية والتعليم، توجهاً إلى الموظفين اللوائيين المسؤولين عن المهنيين ضمن برنامج «درب جديدة» وإلى المدراء ذوي الصلة للحصول على قوائم معلمين من أصول أجنبية مع قدرات واعدة لمناصب إدارية. جرى رصد مثل هؤلاء المعلمين لإقامة إحتياط إداري من قبل مدراء الألوية. وقد بدأ هؤلاء المعلمون الدراسة ببرنامج الإحتياط القيادي المدرسي بإطار 30 ساعة في آذار مارس 2018، وفي مركزه مصطلح «العنصرية». يشمل البرنامج لقاءات لوائية وأخرى قطرية.<sup>44</sup>

## 27. إعداد خطط عمل تشمل إستكمالات إلزامية في موضوع التكافؤ والمعالجة ومنع العنصرية والتمييز (البند 20 من ملحق التوصيات):

نصّ القرار الحكومي على أن يبني وزير التربية والتعليم خطط عمل لخلق مناخ إيجابي ومعالجة الأفكار المسبقة، ومظاهر العنصرية بواسطة إستكمالات إلزامية لكافة المعلمين حتى أيلول سبتمبر 2017. بالإضافة لذلك، يتوجب على وزارة التربية والتعليم إدخال وحدة إلزامية للتعددية الثقافية والإختلاف، مع التشديد على العنصرية، ضمن مساقات تأهيل المعلمين والمدراء.

### الحال: طُبّق جزئياً.

من قبل تقرير بلومور، كان هناك في وزارة التربية والتعليم المقر الرئيسي للتربية المدنية والحياة المشتركة، الذي عمل في هذا الإطار على خلق مناخ إيجابي ومعالجة الأفكار المسبقة بواسطة إستكمالات تطوير مهني لكافة الهيئة التربوية. من تقارير وزارة التربية والتعليم عن عمل هذا المقر، من غير الواضح إذا كان تطوير برامج الثقافة العامة من قبله هو نتيجة للقرار الحكومي.

سنة 2017، شارك في الإستكمالات التطويرية المهنية نحو 800 معلم ضمن إطار المقر الرئيسي للتربية المدنية والحياة المشتركة، الذي وضع الميزانيات سنة 2018 لحوالي 90 استكمالاً في مواضيع التربية المدنية، مواجهة العنصرية والحياة المشتركة. من المتوقع هذه السنة أن يشارك في هذه الإستكمالات نحو 2000 تربوي. مع ذلك، تشدد وزارة التربية والتعليم على أن الحديث ليس عن استكمالات إلزامية وليس بإمكانهم في الوزارة إلزام المدارس والمعلمين بالاستكمال ضمن استكمال إلزامي. من هنا، نرى أنه لا توجد أيضاً وحدة إلزامية للتعددية الثقافية والإختلاف، مع التشديد على العنصرية، في مساقات تأهيل المعلمين والمدراء.

في تقريرها الأول عن نشاطها، ذكرت الوحدة الحكومية لتنسيق مكافحة العنصرية أنه «من غير الواضح ما هو التغيير، ما حجم النشاط في الموضوع ومجرد حقيقة أنه لا يمكن إلزام الاستكمال في هذا الموضوع، يثير صعوبات أمام تطبيق هذا القرار».<sup>45</sup>

## 28. تأهيل إلزامي للعاملين بسلك التعليم (البند 21 من ملحق التوصيات):

نصّ القرار الحكومي على أن يجري وزير التربية والتعليم تأهيلاً منهجياً إلزامياً للمدراء والمعلمين وعاملي المقر الرئيسي في موضوع العنصرية، بغية خلق مناخ إيجابي في الأطر التعليمية ومعالجة الآراء المسبقة حتى أيلول سبتمبر 2017.

### الحال: لم يُطَبّق.

لا تطبق وزارة التربية والتعليم هذا المكون من القرار لاعتبارات متعلقة بالميزانية. وقد أبلغت الوزارة عن نقص الموارد لمعالجة موضوع تأهيل عاملي وزارة التربية والتعليم على أنواعه لمنع مظاهر العنصرية والتمييز. تقدر الوزارة الميزانية المطلوبة بنحو 0.5 مليون شيكل.<sup>46</sup>

44 هناك، 27.

45 هناك.

46 هناك، 28.

## 29. زيادة استخدام مضامين التاريخ والتراث ليهود أثيوبيا والمضامين حول الاختلاف، خاصة لون البشرة – في سياقات إيجابية (البند 22 من ملحق التوصيات):

نصّ القرار الحكومي على أن يعمل وزير التربية والتعليم من أجل زيادة استخدام المضامين وكتب التدريس التي تتناول تاريخ وموروث يهود أثيوبيا، ومضامين دراسية متعلقة بشخصيات مركزية من أبناء الجالية اليوم وعلى مدار الأجيال. من بين ذلك رواية قصص البطولة لمن قدموا إلى البلاد وإحضار إيجابي لمساهمة القادمين من أثيوبيا، وذلك حتى أيلول سبتمبر 2017.

### الحال: طُبّق جزئياً.

إنمّج هذا المكوّن من القرار الحكومي رقم 1958 مع خطة وزارة التربية والتعليم في إطار «درب جديدة» التي تم تبنيها في القرار الحكومي رقم 47.609 نتيجة لهذين القرارين، جرى تطوير خطة متعددة المجالات في القسم التربوي لدى المفتش الرئيسي لموضوع التاريخ في وزارة التربية والتعليم، تُحضر قصة موروث الجالية الأثيوبية عبر وحدات تدريسية بسنتي التخصصات التي تعبّر عن الجوانب المختلفة. تشمل الخطة 90 نشاطاً ومصفوفة<sup>48</sup> كما وأنشأت قاعدة بيانات عنكبوتية وكُتبت فعاليات ومصفوفات في ذات الروح وبمخصصات متنوعة لكافة الأجيال. مع ذلك من المهم الإشارة إلى أننا أمام برامج عنكبوتية ليست جزءاً من كتب التدريس.

لزيادة التعرف على موروث يهود أثيوبيا، تحيي المدارس ورياض الأطفال عيد السيدج ويقام أسبوع الجاليات المهاجرة لإسرائيل، منها جالية يهود أثيوبيا. بالإضافة لذلك، في تموز يوليو 2017 نشرت وزارة التربية والتعليم منشوراً للمدير العام حول خطة متعددة المجالات بموضوع ثقافة وموروث الجالية الأثيوبية.<sup>49</sup>

بما يخص زيادة استخدام المضامين المتعلقة بالاختلاف، خاصة ذلك المتصل بلون البشرة، ضمن سياقات إيجابية، تعتقد وزارة التربية والتعليم وبعد التشاور مع جهات مهنية، أن التمييز بين المجموعات المختلفة وتفعيل برامج خاصة بهذه المجموعة أو تلك ليس صحيحاً.<sup>50</sup>

## 30. تطوير آليات لتحفيز المدارس على تشجيع إبداع أبناء الشبيبة، في إطار دراستهم بالمرحلة الثانوية ضمن موضوعي السينما والمسرح (البند 23 من ملحق التوصيات):

نصّ القرار الحكومي على أن يطور وزير التربية والتعليم بالتعاون مع وزارة الثقافة والرياضة آليات لتحفيز ومكافأة المدارس – الصفوف العليا، بواسطة ميزانية مخصصة، تشجع الإبداع لدى الشبيبة، بإطار دراستهم الثانوية في مواضيع السينما والمسرح حتى أيلول سبتمبر 2017.

### الحال: طُبّق جزئياً.

من قبل وجود تقرير بلمور، كان هناك آليات لتطوير وتشجيع الإبداع في موضوعي السينما والمسرح عن طريق زيادة الساعات للمدارس وبرامج تثقيف. تحصل المدارس المعنية بتقوية موضوع دمج الفنون (سينما) لتعزيز التسامح ومنع العنصرية ضد فئات سكانية في المجتمع الإسرائيلي، على زيادة في ساعات التدريس. كما وتوجد برامج تثقيف عام من قبل المقر الرئيسي للتربية المدنية والحياة المشتركة للمدارس المعنية بتعزيز ومعالجة موضوع العنصرية. حسب رأي وزارة التربية والتعليم، لا حاجة لتحديث البرنامج من «التسامح» إلى «منع العنصرية والحياة المشتركة»، كي لا يتم التمييز بين جمهور وآخر. بإمكان المدارس والمعلمين المعنيين بتطوير وتطبيق فعل ما للقضاء على العنصرية، تقديم طلب وخطة عمل منظمة. بعد المصادقة على الخطة، يمكن المصادقة على تخصيص ساعات للمدرسة. هذا يعني أنه لا توجد ميزانية مخصصة للموضوع كما تحدد في القرار.<sup>51</sup>

47 القرار الحكومي رقم 609 بتاريخ 29.10.2015.

48 تم تطوير الخطة بإشراك أبناء الجالية وهي تذكر تراث هذه الجالية، تاريخها وثقافتها، تظهر الخطة في البوابة التربوية وهي مدموجة ضمن ملف البرامج التعليمية للمعلم.

49 وزارة التربية والتعليم، مستودع المناشير الصادرة عن المدير العام، خطة متعددة المجالات في ثقافة وتراث جالية المهاجرين من أثيوبيا، بلاغ رقم 0094، 4.6.2018. <http://apps.education.gov.il/Mankal/hodaa.aspx?siduri=92>

50 هناك، 28.

51 هناك، 29.

### 31. التحفيز على مضامين التعددية الثقافية في المدارس (البند 24 من ملحق التوصيات):

نصّ القرار الحكومي على أن يقوم وزير التربية والتعليم بتشجيع وتحفيز المدارس على تطوير وتطبيق خطط عمل للقضاء على العنصرية فيما يتعلق بالجالية الأثيوبية وخلق مجتمع متعدد الثقافات يضم أبناء الجالية بواسطة آلية التحفيز والمكافأة (ميزانية إضافية للمدرسة التي تعرض خطة عمل ناجعة و/أو منح وسام «المدرسة المتنوعة» للمدارس التي تستوفي معايير مكافحة العنصرية وتناول مضامين التعددية الثقافية)، خاصة إستيعاب معلمين أثيوبيين، وذلك حتى أيلول سبتمبر 2017.

**الحال: لم يُطبَّق.**

لم يُحقق هذا المكوّن من القرار لأنه لا يوجد لدى وزارة التربية والتعليم الموارد المطلوبة للعمل عليه. في تقرير المتابعة الأول الصادر عن الوحدة الحكومية لتنسيق مكافحة العنصرية، أبلغت وزارة التربية والتعليم أن هذا الشأن «ليس إلزامياً والتحفيز يتطلب ميزانية».<sup>52</sup>

### 32. التحفيز على مضامين تناهض العنصرية ضمن موضوعي السينما والمسرح وبواسطة جائزة وزير التربية والتعليم (البند 25 من ملحق التوصيات):

نصّ القرار الحكومي على أن يقوم وزير التربية والتعليم بتحفيز محتويات ضد العنصرية. يجب تطوير آليات لتحفيز المدارس – الصفوف العليا، بغية تشجيع الإبداع بين أبناء الشبيبة في قضايا مواجهة العنصرية ضمن السياقات المتعلقة بالجالية الأثيوبية، وتشجيع إحضار جوانب القوة والطيبة فيها. يتم ذلك بإطار دراستهم في الثانوية موضوعي السينما والمسرح. بواسطة منح «جائزة وزير التربية والتعليم» للأعمال الإبداعية المتفوقة وإجراء عروض مسرحية / عروض سينمائية للأعمال أمام الشبيبة في المدارس وبكل أنحاء البلاد.

**الحال: طُبِّق جزئياً.**

وفق دستور «جائزة وزير التربية والتعليم»<sup>53</sup> لا يوجد تحفيز للأعمال الإبداعية المتفوقة في مجال مواجهة العنصرية ضمن السياقات المتعلقة بالجالية الأثيوبية وإحضار جوانب القوة فيها. مع ذلك، أُعطيت جائزة وزير التربية والتعليم لسنة 2017 عقب المساهمة في تعزيز ذوي الأصول الأثيوبية.<sup>54</sup>

بخصوص تحفيز موضوعي السينما والمسرح – راجعوا البند 29 المطبّق جزئياً.

## المحاسبة العامة في وزارة المالية

### 33. فحص إضافة إشتراط ضمن الإتفاقيات الحكومية يحظر السلوك العنصري (البند 26 من ملحق التوصيات):

نصّ القرار الحكومي على أن تقوم المحاسبة العامة في المالية بفحص إمكانية إضافة شرط عقدي في العقود الحكومية لتزويد الجمهور بالخدمات وفي التعاقدات التي يجري تنفيذها داخل الحكومة، يحظر السلوك العنصري أو التمييزي من قبل الهيئات المتعاقدة أو من قبل العاملين فيها حتى أيلول سبتمبر 2017.

**الحال: طُبِّق.**

52 الوحدة الحكومية لتنسيق مكافحة العنصرية، التقرير الأول عن النشاط، ص 29.

53 وزارة التربية والتعليم، مستودع المناسير الصادرة عن المدير العام، جوائز التعليم للسنة الدراسية 2017/2018، بلاغ رقم 0028، 31.8.2017. <http://apps.education.gov.il/Mankal/hodaa.aspx?siduri=43>

54 وزارة التربية والتعليم، 31.7.2017، "بلاغت الناطق بأسمها – جائزة الوزير لثقافة يهودية". <http://cms.education.gov.il/EducationCMS/Units/Dovrut/Eruimveprsim/prashasarletarbutyehudit.htm>



قامت المحاسبة العامة بفحص إمكانية إضافة شرط في العقود الحكومية لتزويد الجمهور بالخدمات بدون معاملة تمييزية. تقرر نشر توجيهات في هذا الموضوع بإطار تعليمات (الدستور المال والاقتصاد) وتوصيات الطاقم الوزاري. كتابة التعليمات في مراحل التنفيذ. صحيح لشهر حزيران يونيو 2018، لم تُنشر التعليمات بعد.<sup>55</sup>

### 34. إعطاء الأولوية في الإتفاقيات الحكومية للمزوّدين الذين يطبقون مبدأ التنوع الوظيفي (البند 27 من ملحق التوصيات):

فحص إمكانية إعطاء الأولوية ضمن مناقصات الشراء للمزوّدين الذين يطبقون مبدأ التنوع الوظيفي في المناصب الرفيعة ومستويات أجور أعلى من المتوسط في الإقتصاد المحلي، وعرض النتائج أمام لجنة الوزراء لتعزيز دمج ذوي الأصول الأثيوبية حتى أيلول سبتمبر 2017.

#### الحال: طُبّق.

فُحصت إمكانية إعطاء الأولوية في المناقصات للمزوّدين الذين يطبقون مبدأ التنوع الوظيفي. بعد فحص الموضوع والمعاني المرافقة له، تقرر أنه وكلما كان متاحاً في المستقبل لكل مزوّد معني بذلك التوجه إلى جهة حكومية مخوّلة والحصول على مصادقة وجود التنوع الوظيفي خلال وقت معقول، تعمل شعبة المحاسب العام من أجل تعزيز استخدام هذه المصادقة في إطار مناقصات الحكومة كمكوّن جودة (معيّار في اختيار العرض الفائز)، مع الخضوع للفحص القضائي. وفق وزارة المالية، مطلوب جهة حكومية مهنية في مجال التنوع الوظيفي تحدد لكل مشغّل إن كان يستوفي مطلب التنوع الوظيفي.<sup>56</sup>

## وزارة الرفاه والخدمات الإجتماعية – مجال العمل

### 35. لقاءات بين أصحاب العمل والمشغّلين المحتملين (البند 28 من ملحق التوصيات):

نصّ القرار الحكومي على أن يزيد وزير العمل والرفاه والخدمات الإجتماعية عدد المبادرات مقابل المشغّلين التي تؤدي للإشغال أو التنسيب في الوظائف الهامة بحسب التوزع الجغرافي، بحيث يمنح الأولوية للمرشحين ذوي الأصول الأثيوبية حتى أيلول سبتمبر 2017.

#### الحال: طُبّق.

تجري زيادة المبادرات مقابل المشغّلين ضمن «لمرحاك» برنامج التوجيه الوظيفي لذوي الأصول الأثيوبية.<sup>57</sup> هناك 12 وحدة توجيه وظيفي في أنحاء البلاد (كانت موجودة قبل تقرير بلمور والقرار الحكومي). سنة 2017، عُقدت ستة لقاءات جماعية بين مشغّلين وموظفين. حتى الآن جرت عشرات التنسيبات بشركات رائدة مثل قطار إسرائيل، كوكا كولا إقثيت وغيرها. تم تطوير نموذج للعمل مع المشغّلين يتضمن التأهيل في المجال الخاص بالمشغّل والإلتزام باستيعاب مشتركين. مثل تأهيل هندسي كهرباء، عاملي إل عال، شركة الكهرباء، «تاعش»، السجلات الطبية في كلاليت وأسوتا، دورة سائقين ومضمدين في نجمة داوود الحمراء.<sup>58</sup>

55 الوحدة الحكومية لتنسيق مكافحة العنصرية، التقرير الأول عن النشاط، ص 30.

56 هناك، 30.

57 موقع وزارة العمل والرفاه والخدمات الإجتماعية، "توجيه وظيفي للمهاجرين من أثيوبيا- خطة "لمرحاك". <http://employment.molsa.gov.il/Employment/UniquePopulation/EthiopianImmigrants/Pages/GuidanceCenters.aspx>

58 تقرير عن تنفيذ خطط العمل لسنة 2017، 2018/3، ص 372، <http://www.pmo.gov.il/policyplanning/mimshal/Documents/plan2017.pdf> والوحدة الحكومية لتنسيق مكافحة العنصرية، التقرير الأول عن النشاط، ص 31.

### 36. إجراء دورة تحضيرية لمرشحي سوق العمل (البند 29 من ملحق التوصيات):

نصّ القرار الحكومي على أن يقيم وزير العمل والرفاه والخدمات الإجتماعية دورات تحضيرية لتأهيل مرشحين مقابل المشغّلين، تكشفهم بشكل مضبوط مع مرافقة وتوجيه لثقافة تنظيمية عينية ولمهارات العمل المطلوبة في إطارها حتى أيلول سبتمبر 2017.

#### الحال: طُبّق.

تُنفَّذ دورات تحضيرية لتأهيل المرشحين ضمن «لمرحاك» برنامج التوجيه الوظيفي لذوي الأصول الأثيوبية (كانت موجودة قبل تقرير بلومر والقرار الحكومي). سنة 2017، عُقدت أربعة لقاءات جماعية بين مشغّلين وموظفين. شملت الورشات إعطاء الأدوات والمهارات للإندماج في عالم الشغل وتمارين محاكاة مع موظفين قبيل مقابلات العمل. عُقدت أربع ورشات تحضيرية لمراكز تقييم تُجهّز المشاركين لعمليات الفرز التي تجريها الشركات المحلية.<sup>59</sup>

### 37. زيادة حجم نشاط مفوضية تكافؤ الفرص في العمل (البند 30 من ملحق التوصيات):

نصّ القرار الحكومي على أن يعمل وزير العمل والرفاه والخدمات الإجتماعية ومفوضية تكافؤ فرص العمل على زيادة حجم نشاط المفوضية، وضمن ذلك: زيادة تطبيق القانون، تحسين القدرة على الرد الأمثل على كافة التوجهات، إتاحة المفوضية أمام الفئات السكانية المتوجهة إليها بشكاوى متعلقة بالتمييز – خاصة من ذوي الأصول الأثيوبية.

#### الحال: طُبّق جزئياً.

تقوم مفوضية تكافؤ فرص العمل بتنفيذ مجموعة من الأنشطة لزيادة تطبيق القانون، تحسين قدرات الرد على التوجهات والإتاحة. مع ذلك، لا يمكن القول بالتأكيد إن هذه الأنشطة هي نتيجة للقرار الحكومي رقم 1958. بالإضافة لذلك، لم يتم التطرق لهذا المكوّن في التقرير الأول عن التنفيذ لدى وحدة تنسيق مكافحة العنصرية. لذا، من الصعب معاينة تطبيق هذا المكوّن في قرار الحكومة.

## وزارة الإتصال

### 38. دعم برامج البث التي تعطي الحضور الإسرائيلي الأثيوبي (البند 31 من ملحق التوصيات):

نصّ القرار الحكومي على أن يقوم وزير الإتصالات بالتعاون مع مجلس بث الكوابل والأقمار الإصطناعية ووزارة الثقافة والرياضة، بتوجيه مجلس بث الكوابل والأقمار الإصطناعية إلى دعم قناة أو قطاع بث غير تجاري بالعبرية، تكون منصة لعرض مضامين تلفزيونية متنوعة تُحضر التجربة الإسرائيلية الأثيوبية، لمدة محددة يتم اختبارها من وقت لآخر، وذلك حتى أيلول سبتمبر 2017.

#### الحال: لم يُطبّق.

لا يدعم مجلس بث الكوابل والأقمار الإصطناعية قناة أو قطاع بث غير تجاري بالعبرية، تكون منصة لعرض مضامين تلفزيونية متنوعة تُحضر التجربة الإسرائيلية الأثيوبية.

تجدد الإشارة إلى أنه صحيح ليومنا هذا وكننتيجة لتعديل تشريعي تم بقانون الإتصالات سنة 2012، يدعم مجلس بث الكوابل والأقمار الإصطناعية إنتاجات أصلية لذوي الأصول الأثيوبية أنتجت باللغتين الأمهرية والتغرينية. نتحدث عن دعم مقداره 4.8 مليون شيكل في السنة. لكن وكما ذكر، لا يمكن إستخدام هذه الأموال في إنتاجات باللغة العبرية. لذلك، يجب إجراء تعديل تشريعي. موقف المجلس كما عبّر عنه في إطار التقرير لوزارة القضاء، هو أنه يجب إجراء تعديل تشريعي وأن تُحوّل أموال الدعم لمسؤولية المجلس.<sup>60</sup>

59 الوحدة الحكومية لتنسيق مكافحة العنصرية، التقرير الأول عن النشاط، ص 31.

60 هناك، 32.

### 39. إجراء دراسة تفحص التمثيل التنوعي في الإعلام (البند 32 من ملحق التوصيات):

نصّ القرار الحكومي على أن يجري وزير الاتصالات ومجلس السلطة الثانية للتلفزيون والراديو ومجلس بث الكوابل والأقمار الإصطناعية، دراسة كل سنتين، تفحص دورياً مدى حضور الفئات السكانية في المجتمع الإسرائيلي وجودة هذا الحضور بمستويات وأنواع مختلفة من العمل الإعلامي، يجب إجراء دراسة حتى أيلول سبتمبر 2017.

**الحال: طُبّق جزئياً.**

قبل تقرير بلمور وقرار الحكومة، تجري السلطة الثانية للتلفزيون والراديو دراسة متواصلة أسمها «الغائبون الحاضرون في ذروة المشاهدة» تتابع تمثيل الفئات المختلفة في القنوات تحت إشرافها.<sup>61</sup> بدأت الدراسة سنة 2004 وهي تفحص مدى حضور الفئات السكانية في المجتمع الإسرائيلي وجودة هذا الحضور في برامج القنوات ساعة الذروة.

كما وأجريت دراسة لشركة «بفعات للأبحاث الإعلامية» بين الأشهر تموز يوليو-تشرين الثاني نوفمبر 2017<sup>62</sup> وصادق مجلس السلطة الثانية على إنشاء لجنة ترأسها السيدة مارا سنطو لدمج فئات سكانية من الضواحي الإجتماعية داخل المجتمع الإسرائيلي في سوق الإعلام. ستفحص هذه اللجنة سبل زيادة هذا التمثيل والدمج. ستجري اللجنة دراسة تفحص حضور مجموعات الضواحي وكيف يمكن دمجها في الإعلام.<sup>63</sup>

## وزارة العمل والرفاه والخدمات الإجتماعية – مجال الرفاه والخدمات الإجتماعية

### 40. الترجمة للأمهرية في جلسات خدمة مراقبة الأحداث والشببية (البند 33 من ملحق التوصيات):

نصّ القرار الحكومي على أن يهتم وزير العمل والرفاه والخدمات الإجتماعية بواسطة خدمة مراقبة الأحداث، بحضور مترجم رسمي للأمهرية أيضاً في الجلسات التي يحضرها أهل مشتبه لا يتحدثون العبرية في جلساتهم. يجب أن تكون هذه الخدمة متوفرة ابتداءً من أيلول سبتمبر 2017.

**الحال: طُبّق.**

يوجد في خدمة مراقبة الأحداث خدمات ترجمة للغتين الأمهرية والتغرينية، تُستخدم وفق الحاجة. خلال الأشهر ال 12 ابتداءً من أيلول سبتمبر 2016، أُجريت 68 محادثة مع مترجمين رسميين لأهالي مشتبهين من أصول أثيوبية لا يتحدثون العبرية. كما وجرت محادثات مع مترجم رسمي لأهل تمت دعوتهم لمحادثات في مؤسسات رعاية الأحداث والشببية. يشتغل ضمن «درب جديدة» عاملون مرافقون ومنسقون من أصول أثيوبية في خدمة الأحداث. في إطار وظيفتهم، يحرص هؤلاء العاملون على إتاحة الخدمات وتحصيل الحقوق بما في ذلك المساعدة بالترجمة لذوي الأصول الأثيوبية.<sup>64</sup>

### 41. ترجمة المستندات الرسمية التي تصدر عن خدمة مراقبة الأحداث والشببية إلى الأمهرية (البند 34 من ملحق التوصيات):

نصّ القرار الحكومي على أن تقدّم خدمة مراقبة الأحداث خدمة الترجمة للأمهرية لكافة المستندات الرسمية الصادرة عنها، والموجهة لمشتبهين من أصول أثيوبية أو لذويهم. يجب أن تكون هذه الخدمة متوفرة ابتداءً من أيلول سبتمبر 2017.

**الحال: طُبّق.**

61 ليور، نحاما، جمال، عمال، السلطة الثانية للتلفزيون والراديو، مدغام للإستشارة والبحث م.ض، الغائبون والحاضرون في ذروة المشاهدة، 2004، <http://hufind.huji.ac.il/Record/HUJ001370309>

62 الوحدة الحكومية لتنسيق مكافحة العنصرية، التقرير الأول عن النشاط، الملحق 27، الصفحات 156-166.

63 هناك، الصفحتان 32-33.

64 هناك، 33.

في خدمة مراقبة الأحداث، تُترجم المستندات ذات الصلة للأهمية. وقد تُرجمت للأهمية ورقة الشرح المخصصة للأهل عن وظيفة خدمة مراقبة الأحداث، وظيفه ضابط الأحداث وأهمية اللقاء واستمارة الدعوة لجلسة أولى في خدمة مراقبة الأحداث.<sup>65</sup>

## وزارة الثقافة والرياضة

### 42. إنشاء «دفينة سينما» لأبناء وبنات الجالية (البند 35 من ملحق التوصيات):

نصّ القرار الحكومي على أن تنشر وزيرة الثقافة والرياضة مناقصة لإنشاء دفينة للسينما تعبّر عن الأصوات المميزة لبنات وأبناء الجالية وتشكّل عرضاً لشبكات التلفزيون والتشبيك المختلفة. هذا من أجل إحضار وتواجد بنات وأبناء الجالية في الإعلام، وذلك حتى أيلول سبتمبر 2017.

الحال: لم يُطبّق.

### 43. صحيح حتى حزيران يونيو 2018، لم تُنشر المناقصة. وزارة الثقافة والرياضة موجودة بخضم كتابة المناقصة لإقامة دفينات ونقاط ارتساء وفي إطارها، تُخصّص دفينة واحدة على الأقل لصالح المبدعات والمبدعين أبناء الجالية الأثيوبية بمختلف المجالات الفنية.<sup>66</sup> إنشاء صندوق التأهيل الأولي لجميع مجالات الفنون بغية تشجيع المبدعين من مهاجري أثيوبيا (البند 36 من ملحق التوصيات):

نصّ القرار الحكومي على أن تقوم وزيرة الثقافة والرياضة بتشجيع تأهيل مبدعين ومبدعات بالغين/ات من أصول أثيوبية في مجالات الكتابة، الإنتاج والإخراج ابتداءً من أيلول سبتمبر 2017.

الحال: طُبّق جزئياً.

في آب أغسطس 2017، نُشرت مناقصة بغية إقامة صندوق للمبدعين المستقلين، يُخصّص مبلغ منه مقداره حوالي نصف مليون شيكل لصالح مبدعات ومبدعين من الجالية الأثيوبية. الصندوق نفسه لم يُنشأ حتى الآن، وعلى الرغم من أن وزارة الثقافة طوّبت من قبل وحدة تنسيق مكافحة العنصرية بتمرير مستندات لنشر المناقصة، لم يتم تمريرها من أجل التقرير الأول للوحدة.<sup>67</sup>

### 44. إقامة صندوق المبادرة للمشاريع من قبل فنانين، مبدعات ومبدعين ينتمون للجالية الأثيوبية (البند 37 من ملحق التوصيات):

نصّ القرار الحكومي على أن تقوم وزيرة الثقافة والرياضة بالمساعدة في المبادرة لمشاريع من قبل فنانين ومبدعين من أصول أثيوبية ابتداءً من أيلول سبتمبر 2017.

الحال: لم يُطبّق.

لم يتم إنشاء صندوق للمبادرة لمشاريع من قبل فنانين ومبدعين من أصول أثيوبية. في التقرير الأول لوحدة تنسيق مكافحة العنصرية، أبلغت وزارة الثقافة والرياضة عن نشاطات أخرى قامت بها. حيث بادرت الوزارة بواسطة أنظمة السلة الثقافية البلدية لأكثر من 420 مبادرة ثقافية جديدة في الضواحي الإجتماعية والجغرافية. يقوم طاقم التفيتيش والمراقبة بتشجيع المدن المختلفة التي تضم تجمعات لأبناء وبنات الجالية، على تخصيص مبادرات لرعاية تراث وتقاليد الجالية الأثيوبية. كما وتدعم الوزارة مهرجانات وبرامج ثقافية ترفع من شأن تراث يهود أثيوبيا. بالإضافة

65 هناك.

66 هناك.

67 هناك، 34.

لذلك، الوزارة موجودة بخضم بناء خطة عمل لجمعية تراث يهود أثيوبيا. تقيم هذه الجمعية مشاريع كبيرة لتمكين ثقافة الجالية.<sup>68</sup>

## وزارة الأمن الداخلي

### 45. بيان وزير الأمن الداخلي حول اتخاذ التدابير للقضاء على العنصرية (البند 5 من القرار الحكومي):

سجل القرار الحكومي بيان وزير الأمن الداخلي أنه اتخذ الخطوات للقضاء على العنصرية وأعطى توجيهاته لمواصلة العمل وفق الخطة التي وضعتها الشرطة وقدمتها إلى لجنة الوزراء بتاريخ 8.7.2015 وتمت المصادقة عليها في القرار رقم 1107.

الحال: طُبِق.

كما جاء سابقاً، لم تُشمل توصيات تقرير بلمور الخاصة بالشرطة في القرار الحكومي رقم 1958 من آب أغسطس 2016، ومن الناحية الفعلية يتناول ذلك هذا المكوّن من القرار. جرى تبني غالبية التوصيات المتعلقة بالشرطة في القرار الحكومي رقم 2254 بكانون الثاني يناير 2017.<sup>69</sup> ما عدا قضية حمل كاميرات الجسد من قبل أفراد الشرطة.

## الهيئات القانونية

### 46. تعيين مسؤول لمنع العنصرية في الهيئات القانونية (البند 3 من القرار الحكومي):

نصّ القرار الحكومي على أن يتوجه أعضاء الحكومة إلى الهيئات القانونية<sup>70</sup> الموجودة ضمن مسؤوليتهم كي يعيّنوا في كل واحدة منها مسؤولاً عن منع العنصرية.

الحال: طُبِق.

تم تعيين مسؤول عن منع العنصرية في 44 من بين 47 وزارة ووحدة مساندة.

68 هناك.

69 القرار رقم 2254، 5.1.2017، "سياسة حكومية لتعزيز الدمج الأفضل للمهاجرين من أثيوبيا في المجتمع الإسرائيلي – إضافة على القرار رقم 10/1958 بتاريخ 19.8.2016 بخصوص تبني توصيات لجنة القضاء على العنصرية ضد المهاجرين من أثيوبيا". [https://www.gov.il/he/Departments/policies/2017\\_dec2254](https://www.gov.il/he/Departments/policies/2017_dec2254)

70 الهيئة القانونية "سناتوروية" هي كيان قانوني شبه مستقل يعمل بمقتضى القانون وبإستطاعته إمتلاك صلاحيات تشريعية، تنفيذية وقضائية. أحياناً، يقام الكيان القانوني بمبادرة تشريع حكومي في الكنيست، وأحياناً يكون هيئة خاصة لديه صلاحيات ضمن القانون. المصطلح "سناتوروي"، يعني "بموجب القانون". مثال على ذلك مؤسسة التأمين الوطني، بنك إسرائيل، سلطة البث وسلطة المطارات.

## مدارك واستنتاجات

### بشكل عام

إنبثقت لجنة بلمور لمكافحة العنصرية عن الإحتجاج الجماهيري لذوي الأصول الأثيوبية، وقد أقيمت نتيجة القرار الحكومي رقم 1107 من العام 2016. كما سبق وذكرنا، تمّت بلورة تقرير توصيات اللجنة من خلال عمل رئيسي مشترك قام به مندوبون كبار عن الوزارات، نشطاء إجتماعيون من أصول أثيوبية ومندوبون عن الأكاديمية وكان الهدف منه إعطاء الرد الشامل والأساسي على العنصرية المؤسساتية الموجهة ضد المواطنين عموماً، وضد ذوي الأصول الأثيوبية خصوصاً. لقد جرى تبنّي غالبية توصيات التقرير عبر قرارات حكوميين – القرار 1958 من شهر آب أغسطس 2016، والذي يتناوله هذا التقرير، إضافة للقرار 2254 من كانون الأول ديسمبر 2016، الذي يتناول التوصيات الخاصة بالشرطة.

يتعامل القرار الحكومي 1958 مع عدد كبير من الوزارات ويشتمل على توجيهات بمختلف المجالات، سواء كانت وحدات وأنشطة حكومية قائمة منذ زمن طويل (برامج وزارة التربية والتعليم، برامج تأهيل للمعلمين، إستطلاعات بين العاملين بسلك الدولة، عمل مفوضية تكافؤ الحقوق في العمل)، أو ما يتعلق بإقامة وحدات وآليات جديدة (وحدة القضاء على العنصرية لدى وزارة القضاء، تقارير عمل آنية، تعيين مسؤولين عن الموضوع في الوزارات).

### صورة التطبيق

مرّت تقريباً سنتان منذ اتخاذ القرار الحكومي، ويمكن القول إن أجزاءً كبيرة منه قد عمل عليها وفيها تقدم، حتى لو لم يكن ذلك ضمن الجدولة الزمنية التي حددها القرار. من بينها عمل وحدة وزارة القضاء لإنهاء العنصرية ونشاطاتها (تقرير عمل سنوي، الرد على الشكاوى، شمل القرار الحكومي، تكوين قائمة خبراء للإعلام ولجنة عامة إستشارية). كذلك الأمر مع العديد من الأفعال التي كانت ضمن مسؤولية المستشار القضائي للحكومة.

مع ذلك، العديد من الأفعال الموجودة ضمن المسؤولية الواقعة خارج وزارة القضاء والإستشارة القضائية للحكومة طُبّق جزئياً فقط أو لم يُطبّق أبداً – مثل معظم نشاط وزارة التربية والتعليم، وزارة الثقافة وأجزاء من نشاط مفوضية سلك الدولة.

### تطبيق التوصيات في الوحدات القائمة

بالإضافة لما قيل أعلاه، من الملحوظ أنه في الأماكن التي شهدت، قبل قرار الحكومة، نشاطاً حكومياً في مجال عمل اللجنة، وجدنا أن توصيات لجنة بلمور المتبناة كقرار حكومي إلزامي قد قُبِلت في الوزارات على أنها «توصية» فقط، ولم يُغيّر سلم الأولويات داخل الوحدات والوزارات. على سبيل المثال، في وزارة التربية والتعليم، لم تُطوّر إستكمالات إلزامية للمعلمين بموضوع العنصرية، ولم تُدمج وتُدوّت مضامين في الكتب الدراسية، كما أن وزارة التربية والتعليم لا تعمل على تحفيز مضامين التعددية الثقافية في المدارس. بالإضافة لذلك، أيضاً بمفوضية تكافؤ الفرص في العمل من الصعب الإشارة إلى تغييرات واضحة ومحددة على أثر توصيات التقرير وتوجيهات القرار الحكومي.



